المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ECSS
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

العدد السادس – أغسطس 2022

خيارات مأزومه:
ليبيا ما بين الفوضى واللا نظام

تحليلات استراتيجية

مجموعة عمل ليبيا

المحتويات

الافتتاحية

اللواء محمد إبراهيم

العشرية الثانية للأزمة الليبية:الأبعاد المتعددة لحالة «اللانظام» 4

د. أحمد أمل

النخبة السياسية الليبية: توجهات متباينة وتحالفات سائلة 8

عبد الستار حتيتة

الاصطفافات العسكرية في المشهد الليبي 11

أحمد عليبه

كتلة متأرجحة.. أنصار القذافي بين معسكر الكرامة وتحالف فجر ليبيا 14

الحسين المسوري

توافقٌ مُستعصٍ :حدود الخلاف بين المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب الليبي 17

محمود قاسم

هل يُصلِحُ النفط ما أفسده الساسةُ في ليبيا؟ 21

د. أحمد سلطان

تحديات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا 30

كامل عبدالله

أولويات إدارة بايدن في ليبيا وقيود الحركة 35

عمرو عبد العاطي

تحول تكتيكي: تطور مواقف القوى الدولية تجاه الأزمة الليبية 39

حسين عبد الراضي

حدود الاشتباك : مصالح دول الجوار الإفريقي في المعادلة الليبية 43

عبد المنعم علي

الافتتاحية:

لا تزال هناك مجموعة من التساؤلات المشروعة تطرح نفسها بقوة لكل من يتابع الملف الليبي شديد التعقيد؛ إلى أين يتجه هذا المشهد؟ وهل أصبح الوضع الليبي معقدًا إلى الدرجة التي يدور فيها في دائرة مغلقة لا خروج منها؟ وهل أصبحت اهتمامات القيادات الحالية تندرج تحت بند الصراعات اللا نهائية وتتحرك من أجل ما تراه يحقق مصالح الليبيين بينما الواقع يؤكد غير ذلك؟

ورغم ما يعكسه المشهد الليبي من تفاعلات جديدة في متغير تفاعلات النخب السياسية وخريطة تحالفاتهم (المؤقتة)، إلا أن قواعد اللعبة لم تتغير؛ إذ لا تزال الحالة الليبية تتأرجح ما بين الفوضى واللا نظام، فعندما تصل العملية السياسية إلى طريق مسدود مع الفشل المتكرر في عمليات الانتقال السياسي يلجأ الأطراف إلى استخدام القوة لإعادة تغير المشهد السياسي، وفق حسابات تكتلات المصالح، ما بين الداخل والخارج. وفي ظل هذا الوضع، يمكن تشخيص المشهد الليبي رغم تعقيداته، لكن يصعب التنبؤ بما ستفرزه هذه التعقيدات في اليوم التالي.

تتصارع حكومتان على السلطة، وكل منهما ترى في أن استخدام القوة قد يعيد تدوير المشهد لصالحها لسنوات مقبلة يظل فيها الانقسام سيد الموقف، دون وعي بأن مسار الانقسام الممتد قد يحمل عواقب لن يكون إصلاحها ممكنًا؛ والنخب السياسية لم تتوافق بعد على خريطة الطريق. وثمة دعوات عديدة في هذا الإطار، منها: طرح خيار الحكومة الثالثة، وطرح استدعاء الشعب لرسم خريطة طريق بنفسه عبر الانتخابات، وأطروحات أخرى في الطريق تتبناها قوى دولية وإقليمية وفقًا لأجنداتها الخاصة.

رغم ذلك، لا يمكن فقدان الأمل في خروج ليبيا من دوامة تكرار الفشل؛ فرغم صعوبة المشهد الراهن، هناك فرص يمكن انتهازها، منها على سبيل المثال مشهد التقارب ما بين الأجسام العسكرية النظامية في إطار لجنة 5+5؛ في ظل تقارب رئاستي الأركان في الشرق والغرب، ووعيهما بأهمية تقويض دور المليشيات والفصائل المسلحة في المستقبل، مع الوضع في الحسبان وضع أسس العامل المهني والاحترافية العسكرية لتقويض بقية الظواهر الأمنية الأخرى التي تعاني منها ليبيا وتحولت من عرض جانبي للأزمة السياسية إلى ظواهر مزمنة بحاجة إلى قوة لإزاحتها من المشهد.

إن التفاعلات السياسية في ليبيا التي أنتجت حالة اللا نظام دالة على الحاجة إلى تطوير وربما تغيير في النخبة السياسية الليبية التي تعيد إنتاج الفوضى من دورة انتقالية إلى أخرى في إطار لعبة الكراسي الموسيقية. وقد تكون العملية الانتخابية التي تخشاها الغالبية أحد أدوات التغير الممكنة على المدى الطويل؛ فقد مرت عشرية كاملة من الفوضى السياسية بعد عملية الانتخابات الوحيدة التي شهدتها ليبيا في تاريخها، والتي رغم أنها كانت عملية محدودة، لكنها أنتجت أجسامًا سياسية لا يزال معتدًا بها رغم تآكل مشروعيتها. فماذا لو أجريت أكثر مرة؟ كيف كان واقع النخبة السياسية وبالتبعية المشهد الليبي برمته؟

وثمة تساؤل يطرح نفسه في هذا السياق، وهو كيف يمكن حل العقدة السياسية للعبور إلى حالة التوافق السياسي؟ ولماذا هناك إصرار على مركزية السلطة رغم تعدد اللاعبين السياسيين ليعطل منصب « الرئيس» هذه التوافقات؟ علمًا بأن القاعدة الدستورية محل الخلاف لن تكون قاعدة دائمة، لا سيّما أن الخلاف حول تفصيل هذه القاعدة مرتبط واقعيًا بأشخاص أكثر من الارتباط بالمنصب.

في حالات مشابهة تم تفادي هذا الخلاف مع وضع قاعدة انتقالية لنظام برلماني، ثم يمكن تعديله في المستقبل مع ترسخ الاستقرار ليكون نظامًا رئاسيًا، أو الابقاء على النظام البرلماني، وبدلًا من أن يُجرى الاستفتاء على القاعدة الدستورية يمكن الاستفتاء على طبيعة النظام الذي يمكن اختياره. ثمة عشرات الحلول التي سبق تجريبها للخروج من المأزق الراهن. في واقع الأمر، يبدو أن هناك اتجاهًا لترسيخ حالة اللا نظام في المشهد الليبي، في ظل تحدي غياب القدرة على إنتاج النظام، وقد تكون المؤشرات الحالية ذاتها انعكاسًا لمرحلة انتقالية جديدة من اللا نظام، ومن ثم لا تزال إمكانية الوصول لمرحلة النظام هدفًا بعيد المنال.

وفي النهاية، سوف تظل مصر حريصة كل الحرص على مساعدة أشقائها الليبيين للخروج من أزمة -قد تكون اليوم قابلة للحل ولكنها سوف تكون غدًا مستعصية ومستحيلًا حلها- ولكن لابد من أن تكون هناك بعض البوادر الإيجابية التي من شأنها دعم التحرك المصري في أي وقت.

وإذا كان لي أن أضيف كلمة ختامية، فمن الضروري أن أقول إذا لم يساعد الليبيون أنفسهم فهل يتوقعون أن يساعدهم أحد؟ خاصة وأن القوى الإقليمية والدولية الطامعة سوف تظل تنهش في الجسد الليبي دون وازع إلا تحقيق مصالحها.

اللواء محمد إبراهيم

نائب المدير العام للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
رئيس مجموعة عمل ليبيا
والمشرف العام على إصدار تحليلات استراتيجية

النقاط الرئيسية

- لا يوجد أي أفق واقعي لتسوية سياسية شاملة تفتح الباب أمام إعادة بناء الدولة الليبية من جديد. واللافت أن العديد من الفاعلين الداخليين والخارجيين كشف أداؤهم عن قناعة راسخة بدخول التفاعلات في ليبيا في حالة اللانظام.
- من المتصور أن ما يتم احرازه في مشهد الاصطفافات العسكرية قد يصب في صالح عملية توحيد المؤسسة العسكرية، والتي تشكل بدورها نقطة قوة في إطار عملية استعادة الدولة الليبية.
- يبقى صندوق الانتخابات هو الدليل الحاسم على القوة الحقيقية لأنصار حكم القذافي في المشهد السياسي الليبي ومدى إمكانية تأثيرهم في فوز مرشحيهم أو ترجيح كفة أي مرشح يحتشدون خلفه، وبدون إجراء الانتخابات يبقى أنصارالقذافي منقسمين بين معسكر الكرامة وتحالف فجر ليبيا.
- يمكن أن تحدد طبيعة العلاقة بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وحدود التوافق بينهما ملامح خارطة الطريق، بحيث تصبح التفاعلات المستقبلية مرتبطة بحجم التعاطي والتفاعل بين المجلسين، فكلما زادت مساحة التلاقي صب ذلك في مسار اكتمال عملية الانتقال السياسي، والعكس صحيح، حيث أن استمرار التباينات وتباعد وجهات النظر سيقود لمزيد من الضبابية والتأزم.
- سيظل الصراع في الدولة الليبية هو صراع على توزيع الثروات النفطية، وهي الأزمة المفصلية التي لم تجد طريقها للحل طوال السنوات

العشرية الثانية للأزمة الليبية: الأبعاد المتعددة لحالة «اللانظام»

دخلت الأزمة الليبية عقدها الثاني في وضع غير مسبوق من التفسخ والانقسام، فإذا كانت التفاعلات الصراعية قد شهدت تراجعاً نسبياً، لا يوجد أي أفق واقعي لتسوية سياسية شاملة تفتح الباب أمام إعادة بناء الدولة الليبية من جديد. واللافت أن العديد من الفاعلين الداخليين والخارجيين كشف أداؤهم عن قناعة راسخة بدخول التفاعلات في ليبيا في حالة اللانظام Disorder والتي تغيب فيها أي قواعد ضابطة أو مؤهلة لاستعادة الانتظام والنمطية في مسار هذه التفاعلات من جديد. ومما يشير لفرصة كبيرة لاستمرار حالة اللانظام في ليبيا لفترة ممتدة تعدد أبعاد هذه الحالة بين مشكلات داخلية وخارجية على مستوى اللاعبين وتفاعلاتهم كذلك. وذلك على النحو التالي:

الماضية، حيث تحاول كافة الأطراف المحلية والدولية توظيفه كورقة للمساومة وتحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب.

- تعاني بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا من فراغ في القيادة، يتعزز بمغادرة ستيفاني وليامز مهمتها كمستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة، بجانب استمرار الخلافات بين القوى الكبرى في مجلس الأمن الدولي حول دور البعثة في قيادة الجهود الدولية لتسوية الأزمة الليبية وقيادتها التي باتت محل مناكفة بين الولايات المتحدة وروسيا.
- تركز سياسات إدارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، على عدم حدوث مزيد من التدهور في الملف الليبي، من خلال استمرار الجهود التي تبذلها للحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار الليبي، والعمل على استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد من خلال التشبيك مع حلفائها وشركائها الإقليميين والدوليين المؤثرين في الملف الليبي.
- تحتفظ القوى الدولية بدرجة كبيرة من التأثير على تطورات الأزمة الليبية، وأظهرت مواقف تلك القوى مؤخرًا تغير ديناميات تعاطيها مع الصراع الممتد لأكثر من 11 عام، رغم ثبات رؤيتها ومصالحها الموجهة لبوصلة إدارتها للملف، وتجلى ذلك بوضوح في أعقاب اندلاع الأزمة الروسية-الأوكرانية.

1. استهلاك الشرعية وتعدد هيئات الحكم

شهدت الأزمة الليبية منذ بدايتها محاولات عديدة للتسوية وإطلاق عملية سياسية توافقية مستقرة يتم من خلالها إعادة بناء الدولة الليبية على نحو قابل للاستدامة. لكن المشاهد، أن هذه المحاولات قد استهلكت عدداً كبيراً من الحلول دون تمكن أي منها من إثبات قدرة على الاستمرارية وتسوية الأوضاع المضطربة في البلاد. فعلى مستوى الكيانات النيابية تعثرت الحلول القائمة على انتخاب مؤسسات تمثيلية انتقالية وكذلك القائمة على انتخاب مؤسسات انتقالية دائمة. وعلى مستوى التمثيل أخفقت التسويات القائمة على المحاصصات السياسية وتلك القائمة على المحاصصات الإثنية والمناطقية.

وعلى المستوى التشريعي أخفقت الحلول القائمة على بناء قاعدة دستورية مستقرة والقائمة على توافق على عدد محدود من المبادئ العامة التوجيهية. هذا الوضع أدى إلى تعدد الهيئات التي يتمتع كل منها بقدر من الشرعية يعكس الاتجاه السائد في مرحلة ما من مراحل الصراع من دون أن تؤدي محاولات التسوية الجديدة إلى إسقاط الشرعية بصورة كاملة عن الهيئات السابقة، ومن دون قدرة أي م هذه الهيئات على اكتساب شرعية كاملة. وقد سمح هذا الوضع بخلق حالة من غياب النظام وتعدد الهياكل والكيانات المتوازية واستحالة مساءلة أي من مؤسسات الحكم.

2. تعدد خطوط الانقسام بين الأطراف الداخليين

من بين أبرز مظاهر اللانظام في ليبيا التعدد الكبير في خطوط الانقسام بين الفاعلين الداخليين الأمر الذي خلق حالة من التشظي بات من الصعب معها بناء أي تسوية حقيقية للأزمة. حيث ينقسم الفاعلين العسكريين إلى فاعلين نظاميين وميليشيات، لينقسم الفاعلين العسكريين النظاميين إلى شرق وغرب، بينما تنقسم الميليشيات إلى عدد كبير من المجموعات المقسمة بدورها على أسس جهوية وقبلية ومصلحية. أما الفاعلين السياسيين فينقسمون بدورهم إلى أطراف تتمتع بشرعية الانتخاب في البرلمان ومجلس الدولة وأخرى تتمتع بشرعية أممية كالمجلس الرئاسي، بجانب عدد كبير من الأطراف والهياكل السياسية ذاتية التنظيم التي يعلن عنها بصورة متواترة منذ بداية الأزمة في

ظل غياب أي فاعلية لقانون لتشكيل الأحزاب وإشهارها رسمياً. في ضوء هذه الحالة المتقدمة من التشظي والانقسام عادة ما تتمثل المشكلة الأساسية في أي مبادرة للتسوية في تحديد الأطراف المشاركة واعتبارات الاختيار والاستبعاد والتي عادة ما تشكل مصدراً للانتقاد والعرقلة قبل الإطلاق الرسمي. ومما يعزز من حدة هذه المشكلة الخبرة السلبية الممتدة في بناء تحالفات سياسية جامعة قوية في ظل تركيز غالبية اللاعبين على بناء تفاهمات تكتيكية ربما تشمل الخصوم في بعض الأحيان لتجاوز أزمة ما، قبل أن يعود كل فاعل لموقعه التقليدي مؤثراً التفاعل مع الأزمة منفرداً.

3. إطالة أمد الأزمة

في مطلع ابريل 2022 ضمن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن ليبيا في إعلانه عن «استراتيجية أمريكية عشرية لمنع الصراعات وتعزيز الاستقرار» استهدفت ليبيا وهايتي وموزمبيق وبابوا غينيا الجديدة ودول الساحل في غرب أفريقيا. واللافت أن هذا الإعلان بقدر ما تضمن تجديداً للالتزام الأمريكي بالمساعدة في استعادة الاستقرار في ليبيا إلا أنه أشار في الوقت نفسه لعدد من التحولات اللافتة أبرزها التسليم الأمريكي بطبيعة الصراع الليبي كصراع ممتد تسعى الولايات المتحدة لإدارته لا لتسويته وفق الخبرة التي راكمتها في «العشرية الأولى» والتي شهدت تعاقب ثلاثة رؤساء أمريكيين على البيت الأبيض من دون إحراز أي نجاح حقيقي في وضع حد للأوضاع السياسية والأمنية المتدهورة في ليبيا. كذلك حمل الإعلان الأمريكي إشارة لمنطق الرغبة في تقليص تكلفة الانخراط في محاولة استعادة الاستقرار في ليبيا عبر التأكيد على أن الاستراتيجية العشرية الجديدة إنما سيتم تنفيذها بالتعاون مع شركاء الولايات المتحدة. ومما يحمل المزيد من المؤشرات على الاستعداد الأمريكي للمزيد من إطالة أمد الأزمة الليبية تعليق السفير الأمريكي في طرابلس ريتشارد نورلاند على إعلان الخارجية الأمريكية بتحديد المهام التي تعنى بها الولايات المتحدة في ليبيا والتي تتضمن المصالحة الليبية الشاملة، وإعادة توحيد البلاد تحت حكومة منتخبة، وهي المهام المركبة التي تم استهلاك عقد كامل في محاولة تحقيقها دون جدوى والتي يمكن أن تستهلك المزيد من السنوات من دون تبني مقاربات مغايرة بصورة جذرية.

4. الطبيعة المتغيرة لانخراط الأطراف الخارجية

بعد انتهاء مرحلة التصعيد العسكري واسع النطاق بجهود مصرية كبيرة أواسط عام 2020 باتت العديد من التحليلات تنظر إلى تعدد الأدوار الدولية والإقليمية في الساحة الليبية بصورة أكثر إيجابية خاصة مع محاولات تجديد آلية مؤتمر برلين القائمة على بناء التفاهمات بين اللاعبين الخارجيين الأكثر انخراطاً في الشأن الليبي. ومما شجع على انتشار هذا التصور تراجع حالة الاصطفاف بين اللاعبين الشرق أوسطيين والأوروبيين بصورة خاصة والتوصل إلى حلول وسط بشأن العديد من التناقضات الجوهرية التي وجهت الأوضاع في ليبيا مراراً في مسار التأزم والتعقيد. لكن في حقيقة الأمر، لا يعكس الوضع القائم حالياً ظهور نظام جديد توافقي ينظم عملية اشتباك الأطراف الخارجية في الأزمة الليبية بقدر ما يعكس حالة من السيولة تعجز فيها كافة الأطراف عن إحداث اختراق في الأزمة القائمة، صحيح أن مصالح غالبية الفاعلين الدوليين ليست على المحك في اللحظة الراهنة، إلا أن جميع هؤلاء الفاعلين عاجزون عن تحقيق الحد الأدنى

من الفائدة المنتظرة من الانخراط. حيث تتعدد مظاهر الاضطراب القادر على عرقلة أي فرصة لتعزيز المصالح الدولية في ليبيا نتيجة استمرار الاشتباكات المسلحة بين الميليشيات في الغرب، والأوضاع غير المستقر في الجنوب بسبب حضور المجموعات المسلحة الوافدة من دول الجوار فضلاً عن تحوله لساحة مفضلة لعمليات إرهابية تظهر من حين لآخر، هذا بجانب التعثر المتكرر في التوصل لآلية مستقر ومستدامة لإدارة قطاع الصادرات النفطية الليبي على نحو توافقي مستدام. بهذا المنطق، دخلت تفاعلات الفاعلين الخارجيين في ليبيا بدورها في حالة من عدم الاستقرار وغياب النظام المحكم محدد القواعد الذي يضمن عدم الانتكاس مجدداً إلى حالة صراع المصالح الدولية بالأدوات العنيفة على الساحة الليبية.

من كل ما سبق، تشير الأوضاع في ليبيا إلى أزمة حقيقية لم يعد الخوف فيها من انتقال اللاعبين من التنافس السياسي إلى الصراع العنيف، وإنما من التداعيات الكبرى المترتبة على غياب النظام والقواعد الضابطة لسلوك الفاعلين لفترة طويلة بما يفتح الباب أمام ظواهر سلبية غير متوقعة لم تكتفي بالإعاقة المتكررة لكافة محاولات التسوية وإعادة بناء الدولة، وإنما قد تخلق مجالاً لتفكك هذه الدولة إلى حد بعيد، الأمر الذي يحمل أخطاراً متعدية تتجاوز حدود ليبيا وجوارها القريب.

د. أحمد أمل

رئيس وحدة الدراسات الأفريقية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
وعضو مجموعة عمل ليبيا

النخبة السياسية الليبية:
توجهات متباينة وتحالفات سائلة

توجد في ليبيا تكتلات سياسية عدة. وكل منها يحاول أن يجمع الآخرين خلفه، في جبهة واحدة. وهو أمر خطأ. وهي تكتلات، فوق ذلك، ذات تقاطعات معقدة. والمشكلة في الوقت الراهن هي أن معظم القوى السياسية غير مضمونة الولاءات، ما يزيد المستقبل غموضًا في هذا البلد النفطي المهم. ويتصارع في ليبيا حاليًا فريقان ظاهران للعيان؛ فريق فتحي باشاغا، رئيس الوزراء الذي تم اختياره من مجلس النواب في فبراير الماضي، وفريق عبد الحميد الدبيبة، رئيس الوزراء المنتهية ولايته، منذ مارس الماضي. وما بين هذا وذاك يحاول كل منهما حشد الشارع السياسي لتعزيز موقفه.

بعيدًا عن الأضواء

أين الخطأ هنا؟! معروف في السياسة أنه من الصعب على فريق ما أن يجمع الباقين خلفه، وتوحيدهم في رؤيته. دائما هناك حاجة للوصول لحلول وسط مع الطرف الآخر. وهذا يقترن بالاستعداد لتقديم تنازلات. ففي مرات الشجاعة، وهي نادرة، أمكن لسياسيين، تراجعوا خطوات للوراء، فتح الأفق لرؤى جديدة لصالح استقرار الدولة. أبرز مثال على نجاعة تقديم التنازلات، الحوار الذي جرى بين رئيس مجلس النواب، عقيلة صالح، (محسوب على جبهة باشاغا)، ورئيس مجلس الدولة، خالد المشري، (محسوب على جبهة الدبيبة)، فيما

يتعلق بالتوصل إلى قاعدة دستورية لإجراء الانتخابات. لكنه، للأسف، حوار لم يكتمل. بل تسبب في انتكاسة!

نعم.. كانت هناك بارقة أمل خلال اللقاءات التي جرت بين صالح والمشري في جنيف برعاية مستشارة الأمين العام للأمم المتحدة، ستيفاني ويليمز، بيد أن ويليامز قدمت استقالتها أخيرًا، بعد أن أصيبت بالإحباط. لقد اتهمت ويليامز الطبقة السياسية بالفساد، لكن يمكن أن نضيف هنا أن المشكلة تكمن في «ولاءات متغيرة» في السياسة الليبية. في نهاية المطاف، لديك مجلس الدولة الذي تهيمن عليه جماعة الإخوان. فكيف يتوافق مع مجلس النواب الذي يصف الجماعة بأنها «تنظيم إرهابي»؟ مع الوضع في الاعتبار أن الحديث هنا يقتصر فقط على الفريقين السياسيين الظاهرين للعيان. لأن هناك فِرَقًا أخرى تعمل بعيدًا عن الأضواء. وسنشير إليها في عُجالة، لاحقًا. ومع ذلك يمكن الإمساك بما هو حاضر اليوم.

البرلمان قاعدة الكتلة السياسية لباشاغا

تتضح خريطة التكتل السياسي الحالية لباشاغا حاليًا على البرلمان، فغالبية النواب مع باشاغا، وهم نواب يمثلون معظم الأقاليم الليبية. لقد ساعدوا وزراء باشاغا على استعادة مقار حكومية كانت تابعة للدبيبة، على الأقل في بنغازي عاصمة الشرق، وفي سبها عاصمة الجنوب. ويبدو مجلس الدولة مع باشاغا، إلا أن هيمنة القرار الإخواني على المجلس، جعله يظهر كمن يحاول إمساك العصا من المنتصف. مرة مؤيد لباشاغا، ومرة مع توجهات الدبيبة، حتى لو لم يعلن عن ذلك صراحة. وهو يتشابه في هذا الموقف، إلى حد كبير، مع المجلس الرئاسي، بقيادة محمد المنفي. ورغم أن المجلس الرئاسي لا يُحسب من الأجسام السياسية المُعتبرة، إلا أن وجوده مهم لمن يسعى لإطالة أمد الأزمة الليبية، والإبقاء على الوضع على ما هو عليه.

وبالنسبة لباشاغا أيضًا، هناك تكتل يمثل جانبًا من أنصار النظام السابق، منهم قيادات في جبهة النضال الوطني، ممن يدعون لطي صفحة الماضي، لإنقاذ الدولة الليبية، ويرون في باشاغا حصانًا رابحًا، رغم ماضيه المقترن بكراهية نظام القذافي. ومع ذلك يعوِّل باشاغا على بعض من هذه الشخصيات. ويحاول كذلك أن يغض الطرف عمن لا يريدون نسيان الماضي، مثل المنخرطين في جبهة التحرير.

ولدى باشاغا تكتل شعبي آخر مهم يمكن أن نطلق عليها «تكتل المُضطرين»، لأن جُلَّ من فيه سئموا الحرب والنزاع وتفكك المؤسسات. ويريدون، في الحقيقة، وبأي ثمن، بناء وطن موحد، على أساس الكيانات الموجودة، مثل مجلسي النواب والدولة، للوصول للانتخابات. وعلى الصعيد الخارجي، يقف مع خيار باشاغا، كثير من الأطراف الإقليمية، خاصة البعض مما يُعرف بدول الاعتدال العربي. ويحاول باشاغا أن يسترضي أطرافًا أخرى، إقليمية ودولية، في مسعى منه لفك ارتباطها مع خصومه في الداخل الليبي.

الطرابلسية والبرقاوية قاعدة «الدبيبة»

أما التكتل السياسي الذي يستند عليه الدبيبة، فهو تكتل يتماهى مع مجموعات مختلفة يتركز وجودها في شمال غرب ليبيا. والمعني بالموجودين بشمال غرب ليبيا هنا -بالإضافة إلى قطاعات من أبناء مدن طرابلس ومصراتة والزاوية- طيف كبير ممن فروا من شرق البلاد وجنوبها إلى العاصمة وما حولها، إبان الحرب التي شنها الجيش الوطني الليبي ضد المتطرفين وحملة السلاح خارج نطاق القانون، في سنوات ما قبل 2019.

المهم أن الدبيبة يقف على تكتلين سياسيين مهمين، الأول اسمه الهيئة الطرابلسية، والثاني اسمه الهيئة البرقاوية. وظهر هذان التكتلان على السطح أثناء محاولات الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر، دحر ميليشيات طرابلس في 2019. والتكتلان يعملان من العاصمة، بما فيهما الهيئة البرقاوية. وتتكون الهيئة الأولى من قيادات اجتماعية ونشطاء من طرابلس، ومعروف عنها الانحياز للجماعات المتطرفة. وتتكون الهيئة الثانية من قادة فارين من برقة، ولها ارتباطات متشددة مماثلة. والملاحظ أن هاتين الهيئتين، لهما التوجهات نفسها التي لدى الدبيبة، مثل مهاجمة مجلسي النواب والدولة والجيش بقيادة حفتر، ورفض باشاغا، وهلم جرًا.

ينطوي الحديث هنا على تكتلات فريقي باشاغا والدبيبة، الظاهرة للعيان. في حين أن هناك علاقات تحتية عدة تتسبب في كثير من الأحيان في تغير الولاءات السياسية، مثل العلاقة بين مجلس الدولة والهيئتين الطرابلسية والبرقاوية. والعلاقة بين بعض الساسة المحسوبين على المشير حفتر، ومجموعة الدبيبة، وكذا العلاقة بين مجموعات من أنصار النظام السابق وكل من باشاغا والدبيبة. وقس على ذلك.

بحثًا عن طريق

يمكن القول، بكل أريحية، إن التكتلات السياسية الموجودة على الساحة الليبية، حاليًا، تفتقر إلى الخبرة. هذا إذا أردنا تخفيف لهجة المستشارة الأممية ستيفاني يليامز التي وصفت فيها الطبقة السياسية في ليبيا بأنها تبحث فقط عن المناصب.

والمشكلة الكبيرة، في الوقت الراهن، هي أن معظم القوى السياسية غير مضمونة الولاءات، ما يزيد الأمور تعقيدا. فالحل، وفقًا للرؤية الدولة والإقليمية وحتى المحلية، هو سرعة إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية في ليبيا. والسؤال: مَن يجريها؟

لقد خرج قطاع من الليبيين يوم الأول من يوليو 2022، في مظاهرات عارمة بقيادة حراك بالتريس، للمطالبة بالإطاحة بكل الأجسام الموجودة على الساحة، على أن يتولى المجلس الأعلى للقضاء السلطة مؤقتًا، أي إلى حين إجراء الانتخابات. وشعر كثير من الليبيين بأن هناك أملًا يلوح في الأفق. لكن، وكما يبدو أنه من الأمور المعتادة في ليبيا، دخل قادة من حراك بالتريس في استقطابات وولاءات مع الأجسام نفسها التي كان يدعو لإخراجها من المشهد، ليستمر الوضع على ما هو عليه!

عبد الستار حتيتة

باحث متخصص في الشأن الليبي

الاصطفافات العسكرية في المشهد الليبي

هناك مساران متقاطعان في مشهد الاصطفافات الأمنية والعسكرية، فرئاستا الأركان التابعة للقيادة العامة في شرق ليبيا والتابعة للمجلس الرئاسي في الغرب تتقاربان على خلفية مشروع توحيد المؤسسة العسكرية، بموازاة التقارب غير المعلن ما بين القيادة العامة وحكومة عبد الحميد الدبيبة (المنتهية الولاية)، وبالتبعية الانفتاح على المجلس الرئاسي، ووفقًا لهذه الخطوة يتبلور تكتل خصوم من المليشيات، سواء المليشيات شبه النظامية المنخرطة فيما يسمى غرف العمليات التي كان قد تشكلت بقرارات من المجلس الرئاسي السابق بقيادة فايز السراج كقوات موازية لقوات رئاسة الأركان في غرب البلاد، إلا أنها أصبحت عبئًا على كافة الأطراف، لا سيما في ظل توجهاتها المعادية لخطوة توحيد الجيش، على خلفية موقفهم من حرب طرابلس.

وعلى الرغم من هذا التقاطع، فإن هناك ارتباطًا واضحًا بين المسارين، فالتقدم في مسار توحيد الجيش مرتبط بخطوة تفكيك المليشيات، بالنظر إلى التفاهمات التي تم التوافق عليها في إطار اللجنة العسكرية المشتركة بين الجانبين (5+5) منذ اتفاق «مونترو» 2020، ثم اتفاق جنيف الخاص بوقف إطلاق النار في أكتوبر من العام ذاته، إلا أن هذه التفاهمات ظلت رهن المواقف السياسية من حيث التجاذبات والاستقطابات ما بين النخب السياسية في الشرق والغرب، إلى أن أخذت تنضج مرة أخرى في ظل لقاء الأطراف في إسبانيا، حيث أفضت على ما يبدو إلى اتفاق على أن وجود المليشيات سيظل عائقًا في عملية توحيد المؤسسة العسكرية، مما يتطلب المضي إلى إخضاع تلك الكيانات.

وتعكس التطورات في سياق المعادلات السياسية التي أفرزتها التقاربات والتحولات في المشهد الراهن، أنها حولت تلك الفصائل المسلحة إلى عبء أكبر على رئاسة

الأركان في غرب البلاد، خاصة وأن العامل الأبرز من بين تلك التحولات هو انشقاق رئيس المخابرات العسكرية السابق أسامة الجويلي عن حكومة الدبيبة، وتأييد خصمه فتحي باشاغا في إطار تنافس الحكومتين، حيث يعمل الجويلي كآمر للمنطقة الغربية على التصدي للاصطفافات السياسية والعسكرية الجديدة، ويعمل على لم شمل الفصائل والمليشيات المسلحة ذاتها، للتصدي لمشروع التوحيد بدعوى تمكين «باشاغا» على اعتبار أن حكومة الدبيبة منتهية ولايتها، وهو سبب غير منطقي بالنظر إلى أن جويلي لم يعارض رغبة الدبيبة في البقاء في السلطة رغم انتهاء ولاية الحكومة وتعين البرلمان لحكومة باشاغا.

في سياق هذه التطورات، ثمة نقاط إشكالية كاشفة، منها على سبيل المثال أن تقارب الجويلي مع باشاغا لم يستتبع تقارب الجويلي مع البرلمان الذي جاء بحكومة باشاغا، وهي نقطة تضعف موقف الجويلي بحكم موقف البرلمان الرافض لوجود المليشيات. وكذلك هناك نقطة محورية أخرى تتمثل في أن هناك تقاربًا سابقًا بين باشاغا والمشير خليفة حفتر، وهو التحالف الذي نظر إليه كتحالف أدى إلى تشكيل حكومة باشاغا بالأساس، لكن سرعان ما تبدلت المواقف مع التقارب غير المعلن بالصورة ذاتها ما بين حفتر والدبيبة، وهو ما أضعف بالتبعية موقف حكومة باشاغا، وأصبح الأخير يراهن على دخول طرابلس عبر دعم مليشياوي وليس عبر دعم رئاسة الأركان في الغرب التي تتقارب في الوقت نفسه مع نظيرتها في الشرق. وعلى الجانب الآخر، من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الدبيبة لا يزال يحتفظ بورقة المليشيات كضمانة لبقائه في طرابلس، وبالتالي اختلطت كافة الأوراق السياسية والعسكرية، لكن من الواضح أن المقاربة العسكرية هي التي تؤسس للمشهد الانتقالي الحالي.

وبخلاف موقف الجويلي، فإن التسريبات الصادرة عن الرئاسي حول إصدار قرار بتفكيك 15 غرفة عمليات، هي نقطة أخرى كاشفة عن خضم الإشكاليات المتعددة في المشهد الأمني، فالقرار لم يتم إعلانه بشكل رسمي، لكن من الواضح أن هناك تبنيًا لهذا التوجه من جانب بعض الأطراف في الرئاسي، وربما حكومة الدبيبة التي لا يزال يحتفظ رئيسها بحقيبة الدفاع، إذ من المرجح ميل الدبيبة لهذا القرار، لكنه يضعه إشكالية أخرى، وهي أن تفكيك تلك الغرف يفترض أن يستتبع تفكيك المليشيات، وهي خطوة غير ممكنة بالنظر إلى علاقته بالبعض منها والعلاقات البينية ما بين تلك المجموعات بالنظر إلى شبكات المصالح التي تدر أموالًا لا حصر لها، ويصعب التضحية بها من جانب تلك المجموعات لمجرد القبول بخطة للدمج والتسريح إن كانت هناك خطة بالأساس مقترنة بقرار حل غرف العمليات، الأمر الذي يكشف بدوره عن الصعوبات وعدم القدرة على تنفيذ قرار من هذا النوع، مع الوضع في الاعتبار أن هناك من يميز ما بين المليشيات والفصائل المسلحة، إذ تعتبر الغرف بمثابة تنظيمات عسكرية كان معترفًا بها، بينما المليشيات لا تدخل في نطاق تلك الدائرة.

في السياق ذاته، لا يمكن استبعاد العامل الخارجي، في ظل استمرار المرتزقة الأجانب في غرب ليبيا، وهي إشكالية تقع على عاتق الجانب التركي، والمجلس الرئاسي، حيث تشكل مجموعات المرتزقة الأجانب ثقلًا في موازين القوى في الغرب لصالح المليشيات والفصائل، وظهر الطرفان بصورة واضحة معًا باصطفاف عسكري في طرابلس في 9 أغسطس 2022، وهو اصطفاف طبيعي ومتصور، في ظل حالة التعبئة التي تقوم بها الفصائل المسلحة في غرب البلاد، وهو ما يفرض على الرئاسي التحرك في هذا الاتجاه بالتعاون مع الجانب التركي

المسئول عن هذه المجموعات من المرتزقة، لإضفاء قدر من الجدية على موقف الرئاسي من تفكيك غرف العمليات، فتلك المجموعات تم نقلها في إطار حرب طرابلس، وبالتالي من الطبيعي تهيئة الأجواء للانتقال إلى مرحلة استقرار أمني للتخلص من هذه المجموعات.

في الأخير، من المتصور أن ما يتم إحرازه في مشهد الاصطفافات العسكرية قد يصب في صالح عملية توحيد المؤسسة العسكرية، والتي تشكل بدورها نقطة قوة في إطار عملية استعادة الدولة الليبية، ومن الجائز القول إن هناك تحديات عديدة تواجه هذه العملية، لكن في الوقت ذاته هناك فرصة تم التعبير عنها من جانب القيادة العامة بأن حجم التقارب بين العسكريين في الملف الليبي قد يكون المسار الأسهل من المسار السياسي، لكن لأخذ هذه التصريحات بجدية فإن استمرار التقدم في هذه العملية لا يفترض أن يرتهن بالصفقات السياسية الاعتيادية في الجانب الليبي. وعلى الجانب الآخر، من الأهمية بمكان أن يكون هناك جدول أعمال واضح ومتفق عليه بين الأطراف والرعاة المنخرطين في عملية توحيد المؤسسة، حتى لا يتعثر المسار وتهدر تلك الفرصة التي تحتاجها البلاد في الظروف السياسية الراهنة.

أحمد عليبه

رئيس وحدة التسلح
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
ومنسق مجموعة عمل ليبيا

كتلة متأرجحة..

أنصار القذافي بين معسكر الكرامة وتحالف "فجر ليبيا"

عاد أنصار حكم العقيد «معمر القذافي» إلى واجهة المشهد السياسي الليبي خلال الاحتجاجات الأخيرة التي شهدتها البلاد، خاصة بعد اتهام رئيس مجلس النواب المستشار «عقيلة صالح» أنصار القذافي بحرق مقر البرلمان في مدينة طبرق ومحاولة إسقاط السلطة التشريعية، وهو ما رد عليه «أحمد قذاف الدم» المسئول السابق والمقرب من العقيد القذافي حيث قال: «هذا الاتهام يعد تجنيًا على حراك الليبيين الأحرار الذي غطى ربوع الوطن بعد عشر عجاف قاسية سحقت الجميع، وإنه من التجني تحميل أنصار ثورة الفاتح مداهمة البرلمان والذي أدانه الجميع وهو عمل غير مسئول، ونتمنى أن يتدارك «عقيلة صالح» الأمر ولا يزيد الأمر اشتعالًا»، مؤكدًا أن أعضاء البرلمان هم «أبناؤنا وإخوتنا، ونعرف أن الأمر خرج من أيدي الليبيين منذ أن أوقع الغرب عقوبات على عقيلة عندما صدح بالحق».

جدل مُتصاعد

المفارقة أن عودة مسئولي نظام القذافي إلى ليبيا وممارسة العمل السياسي في الداخل كانت عبر إلغاء قانون العزل السياسي وقانون العفو العام الذي أصدره البرلمان، وهو ماسمح لهم بالمشاركة في حكومتي الثني والسراج وصولًا لحكومة الوحدة الوطنية، التي يرأسها

عبد الحميد الدبيبة، والتي تحصّل فيها مسئولون من عهد القذافي على حقائب وزارية.

كما مهد حوار «داكار» الذي جمع ممثلين عن تحالف «فجر ليبيا» وأنصار القذافي المؤيدين لسيف الإسلام أو ما يعرف بـ«السيفيين» لتعيين عدد من مسئولي عهد القذافي في مناصب وزارية، لكن ترشح سيف القذافي للانتخابات الرئاسية فجر الخلافات من جديد وأثار الجدل، حيث تأجلت الانتخابات إلى أجل غير مسمى بسبب الخلاف بين أطراف الصراع حول شروط الترشح، حيث يحاول كل فريق إقصاء مرشح خصومه عبر وضع شروط تمنعهم من الترشح، ويخشى أنصار تحالف «فجر ليبيا» من ترشح نجل العقيد القذافي سيف الإسلام والمشير خليفة حفتر، بينما يخشى أنصار معسكر «الكرامة» و«أنصار القذافي» من ترشح «عبد الحميد الدبيبة» الذي كون شعبية كبيرة خلال رئاسته لحكومة الوحدة الوطنية.

وترجع أهمية أنصار حكم القذافي إلى الخزان البشري الكبير الذي يملكونه في جنوب البلاد وغربها، حيث تنطوي شعبية سيف الإسلام معمر القذافي على فئتين، الأولى هم جزء كبير من أنصار نظام القذافي ويؤيدون سيف كونه نجل القذافي وانتخابه يعني انتصارًا للنظام السابق، وهم على قناعة أيضًا بأن سيف يستطيع قيادة البلاد وحل المشاكل وإعادة ليبيا إلى سنة 2010. أما الفئة الثانية فهم المحبطون من ثورة فبراير وما عاشوه من عبث خلال هذه السنوات العشر وسوف يصوتون لسيف ليس حبًا فيه ولكن مكايدة في أطراف الصراع من فرقاء ثورة فبراير، وهذا الخزان البشري الذي يمكن الاستفادة منه في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية مقارنة بالانقسام والتشتت الذي أصاب حلفاء ثورة فبراير الذين انقسموا بين تحالفين رئيسيين هما «فجر ليبيا» و«الكرامة» وما تبعهما من انقسامات وانشقاقات داخلهما ونشوء تحالفات بين أجزاء منهما وتغير الولاءات بين القوات المسلحة التابعة لهما.

اتجاهان متعارضان

بالمقابل، فإن أنصار القذافي أيضًا لم يسلموا من الانقسام، حيث الخلاف القديم تجدد وظهر على السطح بقوة عقب سقوط حكم العقيد معمر القذافي، فلا يزال يعتبر صقور حركة اللجان الثورية التي كانت بمثابة الحزب الحاكم خلال عهد القذافي أن سيف الإسلام القذافي هو السبب الرئيسي في سقوط حكم والده العقيد القذافي بسبب الانفتاح على الغرب والتساهل الذي أبداه تجاه المعارضة في الداخل والخارج. بينما يرى أنصار القذافي من بقايا مشروع «ليبيا الغد» أن سيف القذافي هو من يستطيع إعادتهم إلى السلطة من جديد، وكذلك البسطاء من الوسط الشعبي يرون أن سيف الإسلام يمثلهم ويذكرهم بوالده. وأمام هذا الانقسام أصبح أنصار القذافي ينتمون إلى فريقين، الأول يؤيد سيف القذافي، فيما أصبح الكثير من قيادات اللجان الثورية يرون أن المشير خليفة حفتر هو الرجل الأقوى الذي يمكنهم من خلاله الوصول أو العودة إلى السلطة في ليبيا مرة أخرى، في الوقت نفسه يستخدم حفتر أنصار القذافي وبعض قياداته من أجل توفير الدعم الشعبي في فزان وغرب ليبيا، ويرجح بعض المراقبين أن محاولات الطرفين لاستخدام الآخر في الوصول للسلطة هو أحد أسباب فشل الحملة العسكرية للسيطرة على العاصمة.

وعقب الاحتجاجات التي شهدتها طبرق وعدة مدن أخرى ظهر سيف القذافي الذي يحظى بدعم من قوى دولية وإقليمية في مقدمتها روسيا وإيطاليا حاملًا معه مبادرة لحل الأزمة السياسية الليبية، أعلن عنها

محامي سيف الإسلام المخول الوحيد، حسب بيان سابق لسيف القذافي، بالحديث باسمه. وتنص المبادرة -بحسب الزايدي- على دعوة جميع الشخصيات السياسية للانسحاب من الساحة، وهو أولهم، وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية تفرز وجوهًا جديدة يختارها الليبيون، ووضعت المبادرة خيارين، الأول: هو أن تقوم جهة محايدة بوضع الترتيبات الإدارية والقانونية لتنفيذ الانتخابات الرئاسية والبرلمانية عاجلة غير إقصائية يشارك فيها الجميع، إلا أن الزايدي أوضح أن هذا الخيار يبدو صعبًا في ظل الظروف الحالية. الثاني: وهو انسحاب الشخصيات السياسية الحالية من العملية الانتخابية بشكل جماعي دون استثناء وإفساح المجال أمام شخصيات ووجوه جديدة يختارها الليبيون عبر انتخابات شفافة، كمحاولة أخيرة للحل السلمي، باعتبار أن الخلاف يدور حول شروط الترشح للانتخابات الرئاسية، ومحاولة وضع شروط لإقصاء شخصيات بعينها.

وتتزامن هذه المبادرة مع إعلان المجلس الرئاسي مبادرة تتمثل في تكليف عضو المجلس عبد الله اللافي بإجراء مشاورات عاجلة مع الأطراف السياسية للتوافق على تفاصيل خطة عمل تعالج الانسداد السياسي في البلاد، وإطلاقها في شكل خارطة طريق تنهي المراحل الانتقالية عبر انتخابات رئاسية وبرلمانية في إطار زمني محدد، لكن رئيس مجلس النواب المستشار عقيلة صالح تفاعل بشكل سريع مع هذه الخطوة بإطلاق تصريحات تشكك في شرعية المجلس الرئاسي، باعتباره منتهي الصلاحية مع انتهاء خارطة الطريق في نهاية يونيو الماضي.

الانتخابات: أداة كاشفة

ويرى صقور اللجان الثورية أن السيطرة على البرلمان الجديد هو الخطوة الأهم، وأن الانتخابات البرلمانية هي التي يجب أن يستعدوا لها من أجل الفوز بأغلبية مقاعد البرلمان عبر التحالف مع معسكر «الكرامة» وتشكيل حكومتهم التي ستحظى بالشرعية، وإصدار قانون انتخابات رئيس الدولة، وفي حال عدم السماح لها بممارسة عملها من العاصمة طرابلس -وهو أمر متوقع- فإنهم مستعدون لاتخاذ سرت مقرًا لمجلس النواب الجديد وحكومته الشرعية.

لذلك يبقى صندوق الانتخابات هو الدليل الحاسم على القوة الحقيقية لأنصار حكم القذافي في المشهد السياسي الليبي، ومدى إمكانية تأثيرهم في فوز مرشحيهم أو ترجيح كفة أي مرشح يحتشدون خلفه، وبدون إجراء الانتخابات يبقى أنصار القذافي منقسمين بين معسكر «الكرامة» وتحالف «فجر ليبيا».

الحسين المسوري

كاتب صحفي ليبي

توافقٌ مُستعصٍ:
حدود الخلاف بين المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب الليبي

تدخل ليبيا مرحلة من اللا يقين في ظل العثرات التي تواجه عملية الانتقال السياسي والإخفاق المستمر في بناء أرضية مشتركة بين الفاعلين في المشهد، مما أفضى إلى تفاقم الأوضاع وتأزمها في ظل تباين المواقف وصراع الإرادات المحتدم على الساحة الليبية. ولعل الخلافات القائمة بين مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة بشأن عدد من القضايا المحورية، قد ضاعف من حجم التحديات والمشاكل التي تحول دون إنجاز المسار السياسي والابتعاد بالدولة الليبية عن مشهد الإخفاقات المتكرر.

تفاهمات غائبة

تتسع مجالات الخلاف بين مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة بشأن عدد من الملفات، وفي مقدمتها تباين وجهات النظر والمواقف بشأن القاعدة الدستورية، وآلية انتخاب رئيس البلاد، بجانب توزيع المناصب السيادية، ناهيك عن الخلاف بشأن خارطة الطريق بشكل عام. وقد دلّلت التفاعلات بين الطرفين بشأن تلك القضايا على اتساع الفجوة رغم المحاولات المستمرة لتقريب المواقف بينهما، الأمر الذي يمكن الوقوف عليه فيما يلي:

أولًا- معضلة إقرار القاعدة الدستورية:

يُنظر للحاجة إلى التوافق بشأن القاعدة الدستورية كونه توافق الضرورة إذا ما أرادت الأطراف المنخرطة في الخلاف إنهاء المرحلة الانتقالية والتحول بالمسار السياسي بعيدًا عن الإخفاقات المتكررة التي سيطرت على المشهد لسنوات، والتي قادت -في مجملها- لإنتاج مراحل انتقالية لا تختلف في طبيعتها وتحدياتها عما سبقها من مراحل.

وفيما يتعلق بإنجاز القاعدة الدستورية، فعلى الرغم من الآمال التي رسمها قبول مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة للتحاور بشأن القضايا الخلافية بينهما، فإن إنجاز تلك المهمة لا يزال بعيد المنال، وهو ما بدا خلال اجتماعات اللجنة المشتركة في القاهرة وجنيف، حيث تم التوافق على أغلب القضايا التي لا تمثل مجالًا للتشابك بينهما، فيما ظلت القضايا الجوهرية محلًا للخلاف.

حيث لا يزال التوافق غائبًا بشأن شكل الدولة ونمط الحكم الأنسب، إذ يؤيد البعض مركزية الدولة مع الإبقاء على طرابلس كعاصمة للبلاد، في حين يساند البعض التوجه نحو الفيدرالية واعتماد بنغازي عاصمة سياسية للبلاد، وذلك بهدف موازنة القوة ظنًا من أصحاب هذا الرأي أن ذلك من شأنه أن يحد هيمنة الغرب على صناعة القرار.

من ناحية أخرى، تستمر الخلافات بشأن انتخاب رئيس البلاد، حيث يدعم المجلس الأعلى للدولة الانتخاب غير المباشر للرئيس القادم عبر أعضاء البرلمان، الأمر الذي يرفضه مجلس النواب مطالبًا بحق الليبيين في اختيار رئيسهم عبر التصويت الشعبي المباشر. كما تظل صلاحيات الرئيس محل جدل، حيث يؤيد المجلس الأعلى للدولة تقييد سلطاته لصالح البرلمان، في حين يتطلع مجلس النواب لتطبيق النظام الرئاسي بهدف تحقيق أكبر قدر من الاستقرار.

ولا ينفصل عن ذلك التباين القائم بشأن من لهم حق الترشح لرئاسة البلاد، حيث يسعى المجلس الأعلى للدولة إلى إزاحة من يحمل جنسية دولة أخرى من الترشح، وهو التوجه الذي يستهدف إبعاد قائد الجيش الوطني «حفتر» من المشهد السياسي. في حين يرى مجلس النواب ضرورة إفساح المجال أمام حامل الجنسية للترشح شريطة التخلي عن جنسية الدولة الأجنبية قبل خوض غمار الانتخابات.

وسط هذه الخلافات يظل الجدل المستمر حول ترشح العسكريين ضمن الإشكاليات بين الطرفين، وتعود بالأساس حول المدة المسموح بها للاستقالة من المنصب العسكري قبل الانتخابات، حيث يرمي مجلس النواب إلى عدم التقيد بمدة زمنية معينة، في حين يطالب المجلس الأعلى للدولة بضرورة تقديم العسكريين استقالاتهم من مناصبهم قبل عامين من الترشح وفقًا لعددٍ من التقارير.

من هنا يظهر حجم التباين بشأن القاعدة الدستورية، مما يمكن أن يقود لمزيد من عدم الاستقرار وإطالة المرحلة الانتقالية حال عدم التوصل إلى تفاهمات بشأن تلك القضايا محل الخلاف، والتعاطي معها بصورة تضمن المضيّ قدمًا في استكمال المسار السياسي المُعطل.

ثانيًا- أزمة تسمية المناصب السيادية:

يُعتبر الخلاف حول المناصب السيادية جزءًا كبيرًا من الأزمة المركبة والخلاف المؤسسي في المشهد الليبي، فعلى الرغم من النصوص الواردة في المادة 15 من اتفاق الصخيرات 2015، والتي أقرت بالتشاور بين مجلس النواب والدولة بشأن شاغلي تلك المناصب؛ فإن الأعوام الماضية لم تشهد إلا مزيدًا من التعقيد بشأن هذه القضية، والتي أخفقت كافة الجهود في احتوائها.

وقد وضعت اجتماعات «بوزنيقة» 2021، أسس وشروط اختيار المرشحين لتلك المناصب، علاوة على التوافق بشأن توزيعها وفقًا للمعيار الجغرافي بين الأقاليم الثلاثة، بحيث يستحوذ إقليم برقة على منصبي محافظ ليبيا المركزي وهيئة الرقابة الإدارية، في حين يحصل إقليم طرابلس على منصبي المفوضية العليا للانتخابات والنائب العام وديوان المحاسبة، كما تم التوافق على منح إقليم فزان منصب رئيس هيئة مكافحة الفساد ورئيس المحكمة العليا. وعلى الرغم من ملامح الانفراجة التي بدت على خلفية التوافقات المُعلنة في بوزنيقة، إلا أن إنجاز هذا الملف ظل عالقًا بين المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب.

ففي الوقت الذي يتمسك فيه البرلمان بتنفيذ مخرجات

بوزنيقة، والعمل على حلحلة أزمة المناصب السيادية واختيار قيادتها يستمر الأعلى للدولة في وضع العراقيل أمام هذا الملف، حيث يؤكد مجلس النواب على عدم تجاوب الأخير بشأن الأسماء المرشحة لتولي المناصب محل الجدل، حيث أشار رئيس مجلس النواب «عقيلة صالح» الشهر الماضي إلى أن البرلمان قد أحال ملفات المرشحين للمناصب السيادية وطالب المجلس الأعلى للدولة باختيار 3 أسماء من إجمالي 13 مرشحًا لكل منصب، على أن يقوم البرلمان بالتصويت لاختيار شخص لكل منصب من بين الثلاثة الذين أقرهم المجلس الأعلى للدولة، الأمر الذي قد لا يقبله المجلس الأعلى للدولة في ظل موقفه الثابت من تلك الأسماء، حيث يعتبرها مفروضة عليه من قبل البرلمان وليس له دور في اختيارها.

وفي هذا السياق، لا يُرجح أن يشهد هذا الملف تقدمًا كبيرًا خلال الفترات القادمة، ويمكن أن يستمر التوتر بين الجانبين بشأن اختيار القيادات المخول لها تولي المناصب السيادية، ويتوقف حدود التحول المستقبلي في تلك القضية على إمكانية تحرك البرلمان بشكل منفرد لتسمية تلك المناصب، خاصة بعدما لوح النواب بإمكانية عقد جلسة طارئة لهذا الغرض.

وقد يجد البرلمان مبررًا للقيام بذلك في ظل تعنت المجلس الأعلى للدولة، وعدم تجاوبه مع دعوات البرلمان بشأن اختيار ثلاثة مرشحين لكل منصب من بين الأسماء التي أرسلها البرلمان. ويرجح عدد من التقديرات أن البرلمان قد يُطيح في القريب العاجل بمحافظ البنك المركزي الليبي «الصديق الكبير» في ظل الخلافات بين الطرفين بشأن رفض المركزي الليبي تمكين حكومة فتحي باشاغا من خزانة الدولة، وتوجيه الإنفاق للحكومة المنتهية ولايتها. وفي حال صوابية تلك التكهنات ونجاح البرلمان في ذلك فقد يفتح هذا التحرك الباب أمام مزيد من التوتر بين البرلمان والمجلس الأعلى للدولة.

ثالثًا- إشكاليات خارطة الطريق:

لا شك أن غياب التوافق بشأن خارطة الطريق يُعد عاملًا إضافيًا للضغط ومدخلًا للخلاف المحتدم بين المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب، كما يمكن أن يتصاعد بشكل كبير خلال الفترات القادمة في ظل انقضاء المهلة الرسمية لخارطة الطريق الأممية في يونيو الماضي، وحالة الفراغ التي يمكن أن تنشأ على خلفية ابتعاد «ستيفاني ويليامز» عن المشهد.

من هنا قد يتفاقم الخلاف بشأن مستقبل العملية السياسية بين الطرفين، خاصة في ظل مطالبة المجلس الأعلى للدولة باعتماد قاعدة دستورية مؤقتة تستهدف اجراء الانتخابات البرلمانية كمرحلة أولى إلى حين التوافق بشأن الخلافات المتعلقة بمنصب رئيس البلاد، على أن يقوم مجلس النواب الجديد المنتخب بإعداد دستور يتم الاستفتاء عليه، إلا أن مجلس النواب يتمسك بتعديل مشروع دستور 2017 كأساس لإجراء الانتخابات بشقيها البرلماني والرئاسي.

ومع ذلك، يظل من الصعب التنبؤ بما سيتم التوافق عليه بين الطرفين خلال الفترات القادمة، وإن كان خيار إقرار قاعدة دستورية مؤقتة هو الأرجح لعدد من الأسباب، الأول: أن إقرار قاعدة دستورية مؤقتة يظل أسهل من التوافق على المواد الخلافية في مشروع دستور 2017. في حين ينصرف السبب الثاني إلى إمكانية استمالة المجلس الأعلى للدولة وتقديمه الدعم لحكومة باشاغا، والعمل على نزع الشرعية عن الدبيبة في حال إقرار قاعدة مؤقتة.

على أية حال، لا يتوقع أن تمر المرحلة القادمة فيما

يتعلق بخارطة الطريق بشكل سلسل في ظل تباين المواقف بين المجلسين، ويبدو أن ليبيا ستعيش لفترات على واقع تلك الخلافات والتي ستؤثر -في مجملها- على مسار الانتقالي السياسي وخارطة الطريق.

حدود التوافق المستقبلي

في ظل المعطيات سالفة الذكر يبدو أن التوافق بين المجلسين لا يزال مستعصيًا، كما لا تظل فرص بناء أرضية مشتركة بينهما محاطة بجملة من التحديات، والتي يمكنها أن ترسم ملامح العلاقة المستقبلية بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة.

وتدور المشكلة الأساسية حول تراجع الثقة بين الطرفين وبين النخب الليبية بشكل عام، حيث يُنظر لأزمة الثقة وما يتبعها من غياب التوافق كإحدى أبرز الإشكاليات المزمنة التي تعاني منها ليبيا منذ سقوط نظام القذافي، وقد ساهم ذلك في إهدار كافة الفرص التي أُتيحت خلال ما يزيد على عقد لإنهاء الصراع والتوجه نحو بناء الدولة الوطنية بعيدًا عن حالة الاستقطاب والاحتقان المتزايد الذي سيطر على المشهد الليبي. وعليه، يمكن أن يظل الخلاف محتدمًا طالما استمرت أزمة الثقة وتمسك كل طرف بموقفه دون تقديم أية تنازلات. حيث تطغى المصالح الفردية والشخصية على حسابات مختلف الأطراف، دون النظر للمصلحة العليا للدولة، وكأن كل طرف يريد أن يتمسك بدوره وعدم التخلي عنه خشية أن يخرج من المشهد إذا ما تم استكمال المسار السياسي، في ظل الغضب الذي عبرت عنه الاحتجاجات الأخيرة التي طالبت بالإطاحة بجميع النخب الممسكة بزمام الأمور.

من ناحية أخرى، يرتهن التوافق بين المجلسين بإرادة الخارج، حيث بات مفتاح الحل للأزمة مرتبطًا بمواقف الأطراف الخارجية. وفي هذا الإطار، تعول بعض الأطراف على زيارة «عقيلة صالح» لتركيا، والحديث المرتبط بإمكانية قيام تركيا بدور تقريب وجهات النظر بين الطرفين في ظل التقارب بين المشري وأنقرة، وقدرة الأخيرة على التأثير عليه بهدف حلحلة الأزمة وإزالة الخلاف بينهما.

كما يتوقف مستقبل التوافق بينهما على شكل وطبيعة المرحلة القادمة، خاصة أن الساحة الليبية تشهد جملة من الترتيبات التي قد تفرض نمطًا جديدًا من التفاهمات من شأنها أن تعيد هندسة المشهد ككل، وبالتالي قد يخضع الجدل بين المجلسين وإمكانية توسيع الفجوة أو تضييق نطاق الخلاف للتفاهمات الناشئة بين مختلف الأطراف الفاعلة في المشهد.

في الأخير، يمكن أن تُحدد طبيعة العلاقة بين مجلس النواب والدولة وحدود التوافق بينهما ملامح خارطة الطريقة، بحيث تصبح التفاعلات المستقبلية مرتبطة بحجم التعاطي والتفاعل بين المجلسين، فكلما زادت مساحة التلاقي صب ذلك في مسار اكتمال عملية الانتقال السياسي، والعكس صحيح، حيث إن استمرار التباينات وتباعد وجهات النظر سيقود لمزيد من الضبابية والتأزم.

محمود قاسم

باحث ببرنامج الأمن والدفاع
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

هل يُصلِحُ النفط ما أفسده الساسةُ في ليبيا؟

قبل بداية عصر النفط الليبي والبدء في تصديره كانت ليبيا تُعد من الدول الفقيرة التي يعتمد اقتصادها على النشاطين الزراعي والرعوي، حيث صنفت كأفقر بلد عالمي في عام ١٩٥١ وفي عام ١٩٥٨، وبالمصادفة تم اكتشاف النفط، وذلك أثناء حفر آبار المياه، حينها قال الملك إدريس السنوسي مقولته المشهورة: (أتمنى لو أنكم عثرتم على المياه وليس النفط)، ربما لإدراكه بالمشكلات التي يمكن أن يجلبها هذه الثروة، ولكن هل تحققت نبوءة السنوسي بعد أكثر من ٦٤ عامًا وأصبح النفط الليبي سببًا للصراع في ليبيا منذ اكتشافه حتى الآن، حيث شكل النفط طوال العقود الماضية العمود الفقري لاقتصادها، وكان من أهم مصادر الدخل في ليبيا، ولكنه اليوم بات سببًا رئيسيًا في انهيار منظومتها الاقتصادية عوضًا عن أن يكون محركها بعد أن أصبح وقودًا للصراع المسلح بين الشرق والغرب وسببًا في المشاكل التي تعيشها البلاد.

مكانة ليبيا النفطية

تمتلك ليبيا أكبر احتياطيات مؤكدة من النفط الخام في القارة الأفريقية، وحتى نهاية عام ٢٠٢٠، كانت ليبيا تمتلك حوالي ٤٨،٨ مليار برميل من احتياطيات النفط الخام المؤكدة، أي ما يعادل حصة قدرها حوالي أكثر من ٤% من احتياطي منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتشغل ليبيا بذلك المرتبة السابعة في قائمة أكبر

الدول في منظمة أوبك من ناحية الاحتياطي النفطي، وتحتوي أراضيها على أحواض وحقول وموانئ نفطية مهمة، ويمثل النفط نحو حوالي ٩٥% من إجمالي الإيرادات في ليبيا، وتخطت إيراداته العام الماضي حوالي ٢٢ مليار دولار، ويؤمن الجيش الليبي أهم حقول النفط في البلاد، وأبرزها حقل شرارة النفطي الأكبر في البلاد الذي ينتج حوالي أكثر من ٣٠٠ ألف برميل من النفط يوميًا، ويقع حقل الشرارة، المكتشف عام ١٩٨٠، في صحراء مرزق جنوب طرابلس.

مكامن الثروة النفطية في ليبيا تكمن أيضًا في منطقة الهلال النفطي شمال شرقي ليبيا، والتي تمتد على طول ٢٥٠ كم إلى الشرق، بين سرت وبنغازي، وتتمركز فيها أهم موانئ البلاد النفطية مثل ميناء السدرة ورأس لانوف والبريقة والزويتينة.

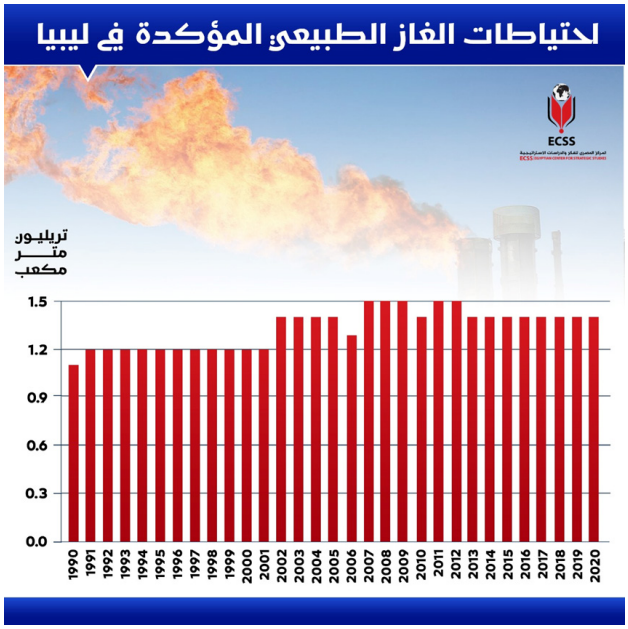

وفي قطاع الغاز الطبيعي تمتلك لبيبا حوالي ١,٤ تريليون متر مكعب من الاحتياطيات المؤكدة للغاز الطبيعي، وذلك وفقًا لتقديرات عام ٢٠٢١، ما يجعلها خامس أكبر مالك لاحتياطي الغاز في القارة الأفريقية، وقد تعطل إنتاج الغاز الطبيعي الليبي بالكامل تقريبًا كما هو الحال مع النفط لفترات طويلة وذلك في عام ٢٠١١، قبل أن يبدأ في التعافي حتى بلغ حوالي ١٣,٣ مليار متر مكعب بنهاية عام ٢٠٢١، مقارنة مع ١٦ مليار متر مكعب عام ٢٠١٠.

صدرت ليبيا حوالي ٩,١ مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي عام ٢٠١٩، مقارنة مع ٤,٥ مليارات متر مكعب في العام السابق له، إذ تحاول الصناعة التعافي بعد الأزمة السياسية، وتذهب جميع صادرات ليبيا من الغاز الطبيعي إلى إيطاليا عبر خط أنابيب جرين ستريم (Green stream)، إذ يُعالج الغاز الطبيعي المنقول من حقل الوفاء البري وحقل بحر السلام البحري من أجل التصدير.

تذبذب إنتاج النفط الليبي وصداع مستمر مزمن لأوبك

إنتاج النفط الليبي وصل إلى معدلات قياسية ١,٥ مليون برميل يوميًا وذلك في عام ٢٠٠٩، لكنه انخفض بشكل حاد إلى حوالي ٤٦٢ ألف برميل يوميًا وذلك عام ٢٠١١، وهو ما تُرجم إلى انكماش اقتصادي بنحو حوالي ٦٦,٧% في العام ذاته، قبل أن يعود إلى التعافي. ومنذ عام ٢٠١٧، اتبع إنتاج النفط الخام في ليبيا اتجاهًا صعوديًا، إذ زاد من ٨١١ ألف برميل يوميًا إلى ٩٥١ ألف برميل في العام التالي له، قبل أن يسجل ١,٠٧٩ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠١٩، واستمرت معدلات الإنتاج فوق حاجز المليون برميل يوميًا قبل مرحلة الصراع الأخيرة في بداية عام ٢٠٢٢ والتي ترتب عليها إغلاق العديد من الحقول النفطية، ووصل حجم التراجع النفطي إلى حوالي ٥٣٠ ألف برميل يوميًا بعد أن قاربت خلال الأشهر الماضية حاجز ١,٢ مليون برميل يوميًا، مما يُشكل ضربة لاقتصاد البلاد في وقت اقتربت فيه أسعار النفط من سعر ١٢٠ دولارًا للبرميل الواحد. من جهة أخرى عانت حقول الإنتاج وموانئ التصدير الليبية الإغلاقات المتكررة خلال السنوات الماضية، مما تسبب في تذبذب مستمر لمعدلات الإنتاج التي لم تصل أبدًا خلال هذه الفترة إلى معدلاتها القياسية (١,٨ مليون برميل يوميًا).

الصراع المستمر على السلطة أثر بالسلب في معدلات الإنتاج في البلاد، ومن زاوية أخرى يُشكل تراجع معدلات الإنتاج الليبي مشكلة أخرى لإمدادات منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) والتي يطالبها كبار المستوردين، ومن بينهم الولايات المتحدة الأمريكية، بالإسراع في زيادة معدلات الإنتاج بهدف خفض سقف الأسعار التي يشهدها العالم كنتيجة للعمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا.

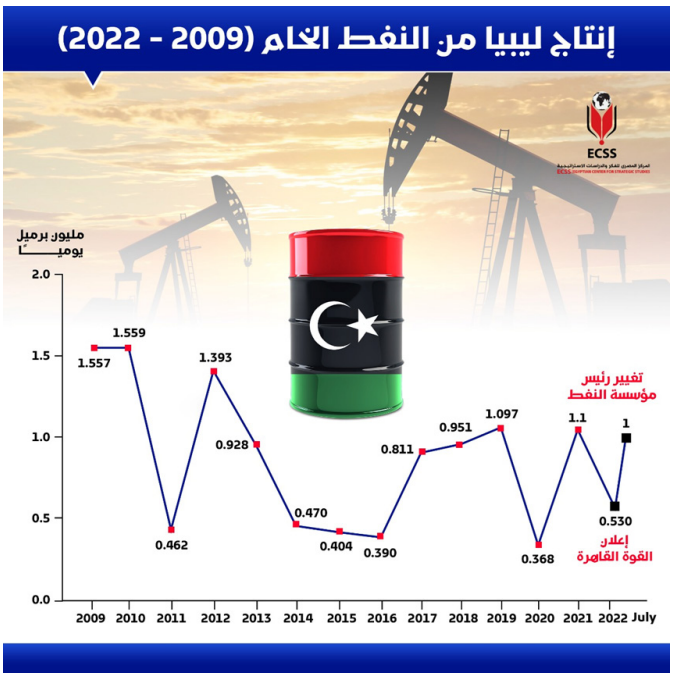

وبصفة عامة سيظل الصراع في الدولة الليبية صراعًا على توزيع الثروات النفطية، وهي الأزمة المفصلية التي لم تجد طريقها للحل طوال السنوات الماضية، وظل النفط الليبي في تلك المعادلة الصعبة والحسبة العاصفة، حيث تحاول أطرافٌ استخدامه محليًا أو حتى دوليًا، كورقة للمساهمة ولتحقيق مكاسب أكبر، فيما يظل الطلب الأساسي قائمًا وهو عدالة التوزيع.

حجم الخسائر المترتبة على الصراع السياسي داخل ليبيا

وسط تلك الأزمة السياسية الراهنة، تُعد الإغلاقات النفطية الأحدث في سلسلة الاضطرابات التي تضرب ليبيا منذ عام ٢٠١١، كما أدت هذه العمليات من بين أسباب أخرى إلى ارتفاع أسعار النفط في وقت مبكر، وتأتي هذه القرارات في وقت حرج بالنسبة إلى الدولة الليبية التي تعتمد بصفة أساسية على صناعة النفط، حيث يُشكل النفط مصدر الإيرادات الوحيد للدولة الليبية.

ومشهد إغلاق الحقول متكرر وبصفة شهرية ليعكس الأزمة السياسية المستمرة، ولكنه يأتي في وقت حرج، وانتعاشة في أسعار النفط، حيث ألقت الأزمة الروسية الأوكرانية بظلالها على أسعار النفط التي لا تزال تحلق فوق مستويات ١٠٠ دولار للبرميل، ولذلك فالصراع الداخلي في ليبيا وعدم قدرة قطاع النفط على الحصول على التمويل اللازم يكبد العالم وليبيا خسائر ضخمة، في وقت كان يجب أن تكون طرابلس فيه جزءًا من الحل في أزمة الطاقة العالمية وليست جزءًا من الأزمة، ومن هنا نلخص أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض معدلات الإنتاج:

- الصراع السياسي على السلطة والثروة النفطية.
- إغلاق حقل الشرارة النفطي.
- وقف محطات تصدير البريقة.
- وقف شحنات الزويتينة.
- وقف الشحن من مليتة والسرير.
- تهالك البنى التحتية مع ضعف تسهيلات الإنتاج في قطاع النفط والغاز الطبيعي.

وتلخّص حجم الخسائر التي ترتبت على الأسباب السابقة في:

- انخفاض إنتاج ليبيا من النفط إلى حوالي ٩٠٠ ألف برميل يوميًا في مايو الماضي مقارنة بحوالي مليون برميل يوميًا تقريبًا في بداية مارس.
- فقدان حوالي أكثر من حوالي ٢٢٠ مليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي يوميًا.
- بلغ حجم الخسائر المالية الناجمة عن إغلاق المنشآت النفطية في شرق البلاد حوالي أكثر من ٣,٥ مليارات دولار.
- ضربة للآمال الليبية التي علقت على الارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام وإعطاء دفعة للاقتصاد الليبي الذي يواجه أزمات كبيرة.

إقالة صنع الله.. طريقٌ للحل أم أزمة جديدة؟

يخوض محمد عون -وزير النفط الليبي- صراعًا مع مصطفى صنع الله، الذي يتولى مسئولية مؤسسة النفط الليبية منذ عام ٢٠١٥، إذ يتهمه عون بحجب معلومات تتعلق بالإيرادات وإنتاج النفط عن الحكومة، بالإضافة إلى مخاطبته الشركات لتحريضها على عدم التجاوب مع مراسلات وزارة النفط، وبجانب اتهامات أخرى له بالفساد. وخلال شهر يونيو الماضي، حذر صنع الله من وجود أزمة وقود في عدد من المدن الليبية أدت إلى خسائر كبيرة في عدة قطاعات، أبرزها قطاع الكهرباء، وهو ما قابله عون باتهامات له بأنه يختلق الأزمة، عارضًا بيانات رسمية تكذِّب ما بثه صنع الله من بيانات وخلال ٨ أشهر، أصدر عون قرارًا بإقالة صنع الله من منصبه ٣ مرات:

- الأولى في أكتوبر من عام ٢٠٢١.
- الثانية في يناير الماضي.
- الثالثة في ٢٤ يونيو الماضي بقرار من الحكومة بناء على اقتراح منه.

ومع إعلان تشكيل جديد لمجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط، بقيادة المسئول السابق في المصرف المركزي فرحات بن قدارة، وهو القرار الذي يرفضه مصطفى صنع الله الرئيس السابق للمؤسسة مما دفع الصراع على قيادة قطاع النفط الليبي إلى مرحلة جديدة، ومن جهة أخرى نجح فرحات بن قدارة، بعد يوم واحد من تسلم مهماته، في فتح صمامات النفط المقفلة منذ منتصف أبريل الماضي، من قبل محتجين على سياسات حكومة عبدالحميد الدبيبة منتهية الولاية ورفضها تسليم السلطة إلى الحكومة الجديدة المكلفة من البرلمان برئاسة فتحي باشاغا، ففي الوقت الذي تُمثل هذه الخطوة دعمًا كبيرًا للاقتصاد الليبي الذي يعتمد بشكل كامل على ما يدره النفط من إيرادات، وعودة ضخ النفط الليبي من بعض الحقول والموانئ التي أقفلت في الأشهر الثلاثة الماضية، أوقفت نزف الخسائر المالية التي تكبدتها ليبيا جراء هذه الإغلاقات ولكن هذه الأزمة وضعت النفط الليبي أمام العديد من السيناريوهات.

سيناريوهات ما بعد تولي فرحات بن قدارة

تولّي فرحات بن قدارة رئاسة المؤسسة الليبية للنفط فتح الباب للتوقعات فيما يخص مستقبل قطاع النفط، وأصبح أمام مجموعة من الافتراضات:

- دخول أطراف خارجية ولعبها دورًا بارزًا في حل الأزمة السياسية.
- استقرار معدلات الإنتاج في وقت يعاني فيه العالم من أزمة طاقة، مما ينعكس على استقرار الأسواق الدولية التي تعاني حالة من عدم الاستقرار.
- نجاح فرحات بن قدارة في إنقاذ قطاع النفط الليبي من حالة الانهيار، وأن يتمكن من إعادة معدلات الإنتاج إلى مستوياتها الطبيعية، ومن جهة أخرى فهو الرجل المشهود له بالكفاءة التي مكنته من مناصب كبيرة.
- فشل فرحات بن قدارة في مهمته، وأن يُهدر آخر ما تبقى من قوة ليبيا النفطية.
- من الممكن أن يؤدي الصراع على إدارة مؤسسة النفط الوطنية إلى انقسامها، وذلك يُعد التهديد الأكبر لأنه سيهدي واشنطن ذراع التحكم في الأنبوب النفطي الليبي، وتسهيل تنفيذ المقترح الأمريكي الذي ينص على إدارة دولية للموارد النفطية وتقسيم عوائدها، وهو ما ألمح إليه السفير الأمريكي لدى ليبيا ريتشارد نورلاند في الفترة الأخيرة، وهو الاقتراح الذي لقي ترحيبًا دوليًا وقبولًا، بالإضافة لبعض الأطراف في الشأن الداخلي الليبي.
- النزاعات السياسية قد تتحول إلى نزاعات مالية باستمرار تدفق النفط.
- من المحتمل أن تصبح صناعة النفط الليبية تحت قيادة فرحات بن قدارة أكثر قابلية للصفقات الجديدة مع شركات النفط العالمية.
- قد يخفف على الأقل بعض الغضب المجتمعي ويقلل من مخاطر تصعيد الاحتجاجات على المدى القصير، حيث كان الحصار النفطي من بين العوامل التي فاقمت مشكلة انقطاع التيار الكهربائي، مما أدى إلى تأجيج الاحتجاجات في جميع أنحاء ليبيا.
- عدم استقرار إنتاج النفط الليبي، ونشأة حالة مستمرة من فتح وإغلاق للمحابس النفطية، واستمرار تلك الحالة لفترات طويلة أحيانًا سيؤدي إلى تصنيف ليبيا كمصدر غير آمن للنفط الخام.

ومن جهة أخرى، تلقى سوق النفط العالمي (وبالأخص القارة الأوروبية) خبر انتهاء أزمة النفط الليبي بحالة من الارتياح الكبير، وذلك بسبب النقص الحاد في إمدادات النفط العالمية، والذي قاد إلى ارتفاع حاد في أسعار الخام، كما شكلت عودة الإنتاج النفطي الليبي إلى مستوياته الطبيعية دعمًا لخطط منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك للسيطرة على الأسعار، بعد أن أعلنت في يونيو الماضي تراجع إنتاج ليبيا من النفط، وأيضًا ساهم في قرار أوبك بلس بداية الشهر الحالي وإقرار زيادة متواضعة للغاية ورفض الضغوط الأمريكية بزيادة معدلات الإنتاج، ومن هنا نستلخص بعض المواقف الدولية التي من المؤكد كان لها دور رئيسي في عودة تدفق النفط الليبي:

المواقف الدولية المختلفة

اتسعت دائرة الجدل حول مصير النفط الليبي وذلك في ظل الخلاف القائم حول الشرعية الحكومية بين الحكومة المنبثقة عن مجلس النواب برئاسة فتحي باشاغا وحكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، فيما بدأت قوى دولية في التحذير من إمكانية توقف الصادرات النفطية الليبية عن التدفق إلى الأسواق العالمية، حيث تعيش ليبيا أزمات أمنية واقتصادية وسياسية تطورت إلى صراع داخلي مؤخرًا. ورغم تلك الخسائر الكبيرة في قطاع النفط الليبي، دخل مصطفى صنع الله على خط الأزمة الروسية الأوكرانية ونقص إمدادات النفط، وأقحم طرابلس في صراع دولي لا ناقة لها فيه ولا جمل، صراع نقص إمدادات النفط في السوق الأوروبية ومحاولة الجميع تعويض ذلك بأي شكل، إذ حاول صنع الله في شهر مارس الماضي إقناع العالم بمدى جدوى الاعتماد على النفط والغاز الليبي لتعويض نقص الإمدادات الروسية مما ساعد على سرعة اتخاذ قرار العقوبات الأوروبية، وجاءت تعهدات وافتراضات مصطفي صنع الله لإقحام ليبيا في ذلك الصراع الدولي، لا سيما أنها تُشكل دعمًا صريحًا لخصوم موسكو، وتخالف تصريحات محمد عون وزير النفط بحكومة الدبيبة منتهية الولاية، والتي أكد فيها عدم قدرة ليبيا على زيادة الإنتاج من النفط والغاز قبل نحو خمس سنوات، ومؤكدًا أن الإمكانات الموجودة لا تسمح بزيادة معدلات الإنتاج، ومن تلك المؤشرات السابقة نلخص بعض المواقف الدولية المختلفة:

- الموقف الأمريكي: صرح السفير الأمريكي لدى ليبيا ريتشارد نورلاند في مارس الماضي، بأن الولايات المتحدة الأمريكية تقترح آلية قصيرة الأمد، أكثر تنظيمًا وبإشراف مالي، لإدارة إيرادات النفط لمساعدة الليبيين، وأضاف أن القضية المطروحة حاليًا هي التوصل إلى الطريقة المثلى لضمان استخدام ثروة ليبيا النفطية حيث يحتاجها الشعب الليبي، وأن هذا محل مراقبة كي يثق الشعب في عدم تحويلها لأغراض سياسية أو غير مناسبة.
- الاتحاد الأوروبي: شدد خوسيه أنطونيو ساباديل سفير الاتحاد الأوروبي لدى ليبيا، على ضرورة استقلال المؤسسات السيادية في ليبيا، مع الحفاظ على استمرار عائدات النفط، وقال عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي تويتر في الظروف الاستثنائية الحالية في ليبيا والعالم، على الليبيين ضمان استمرار عائدات النفط والحفاظ على تدفق النفط.
- مجلس الأمن: في عام ٢٠٢١، أكد أن المؤسسة الوطنية للنفط هي الوحيدة التي تملك حق تصدير النفط، ورافضًا أي محاولات لتسييس المؤسسة.

- وفي فبراير من عام ٢٠٢١، أسفرت محادثات برعاية الأمم المتحدة عن تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وتم تعيين محمد عون وزيرًا للنفط، وهو منصب لم يُشغل منذ أكثر من ٧ سنوات.
- وأعقب ذلك توافق كبير في أغسطس من عام ٢٠٢١ على استئناف إنتاج النفط على أن يتم إيداع الإيرادات في حساب خاص بالمؤسسة الوطنية للنفط لدى المصرف الليبي الخارجي، وألا يتم التصرف فيها إلا بعد التوصل إلى ترتيبات سياسية، وفق مخرجات مؤتمر برلين.
- على الرغم من ذلك، استمر انعدام الرقابة وغموض إنفاق إيرادات النفط حتى مطلع عام ٢٠٢٢، بحسب ما أكدته وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو لمجلس الأمن بشأن الوضع الداخلي في ليبيا في مارس الماضي.
- رفض الدول الخمس بشدة الإجراءات التي يمكن أن تؤدي إلى العنف أو إلى مزيد من الانقسامات في ليبيا، مثل إنشاء مؤسسات موازية، أو أي محاولة للاستيلاء على السلطة بالقوة، أو رفض الانتقال السلمي للسلطة إلى سلطة تنفيذية جديدة يتم تشكيلها من خلال عملية مشروعة وشفافة.
- أشادت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالاجتماع الذي عقد بطرابلس منتصف يوليو الماضي بين قيادات المؤسسة العسكرية، ووصفت البعثة الأممية في بيان على موقعها الرسمي هذا الحوار بالمهم.

ولكن رغم المواقف الدولية المتعددة والمختلفة ذات المصالح المتنافسة في الأزمة السياسية في ليبيا، لا يوجد بينهم اتفاق دولي واضح نحو أفضل السبل نحو آليات محددة تخرج ليبيا من هذه الأزمة الراهنة.

توصيات من أجل الإصلاح

مما لا شك فيه أن أي مقترحات تُوضع للحفاظ على القطاع النفطي الليبي أو الخروج من الأزمة الحالية التي تمر بها الدولة الليبية، تستلزم:

أولًا: الوصول إلى حل للأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد؛ نظرًا لأن عدم حل المشكلة السياسية والوصول إلى حالة الاستقرار سيعيق تنفيذ أي خطوات لحل الأزمة الاقتصادية التي تمر بها ليبيا.

ثانيًا: رغم إمكانية فتح الموانئ النفطية والحقول فإنه لا ضمانة لاستمرار الفتح واستقرار الأوضاع والأزمة يمكن أن تتكرر أي وقت، وبالتالي فإن هناك حاجة ضرورية لاتخاذ تدابير قوية تمنع تكرار تلك التهديدات ومنها:

- إطلاق حملات التوعية للشعب الليبي من خلال وسائل الإعلام المختلفة بما يتم تحقيقه من إنجازات ملموسة في قطاع النفط، وما هو مخطط لتحقيقه مستقبلًا من مشروعات تنموية وما هو العائد من تلك المشاريع على الشعب الليبي، بهدف إشراك الشعب الليبي في خطط التنمية وضرورة استكمالها والمحافظة على المكتسبات الحالية.
- تفكيك المركزية ومجابهة البيروقراطية، والعمل على الاهتمام الخاص بمناطق وأقاليم استخراج النفط، والعمل على تحسين مستوى معيشة سكانها حتى يشعروا بأهمية تلك الثروات وبضرورة المحافظة على استمرار تدفق إنتاجها، حتى يسحب البساط من تحت أقدام من يحاول توظيف قضية تهميش المناطق التي توجد بها المنشآت النفطية لأغراض سياسية.
- ضرورة العمل على تنويع مصادر الاقتصاد الوطني، وزيادة الاستثمارات والإنتاج المحلي في القطاعات غير

النفطية كالقطاع الزراعي، وما يرتبط به من صناعات مختلفة وذلك بهدف سد حاجة الطلب المحلي.

- ضرورة الاهتمام بالصناعات التحويلية وحسن استغلال الموارد النفطية، وعدم تصديرها في شكل خامات فقط بل يلزم وضع خطة محددة فنيًا وزمنيًا لزيادة الصناعات التحويلية في مقابل خفض تصدير النفط الخام وزيادة التكنولوجيا في الإنتاج.
- ضرورة اتباع الشفافية في عرض ما يتعلق بأموال النفط من كيفية تحصيلها وحجم الإيرادات وكيفية إنفاقها.
- رفع الإنتاج يحتاج وجود مقومات تخزين قادرة على استيعاب الكميات المضافة من نفط خام ومكثفات، حتى مجمع خزانات السدرة أكبر مجمعات للتخزين في ليبيا بسعة ٦,٥ ملايين برميل قد تعرض للتدمير وذلك في عام ٢٠١٤، وتعمل منه ٩ خزانات من أصل ١٩ خزانًا.
- هناك عدد كبير من الحقول مثل الظهرة ومحطة الباهي ومحطة الزناد وحقلي زلة والغاني وحقل البيضاء، ما زالت تحتاج تأهيلًا لمصادر الطاقة الكهربائية وتطوير معدات سطحية للآبار النفطية لضمان عودتها إلى الإنتاج بطاقة كاملة.
- العمل على تنويع أسواق التصدير للمنتج البتروكيماوي الليبي، والعمل على فتح آفاق وأسواق جديدة وبالأخص في المنطقة الإفريقية مع ضرورة استغلال عامل القرب الجغرافي للتفوق على المنافسين في هذا الجانب.
- تطوير وهيكلة البنية التحتية الموجودة في صناعة البتروكيماويات الليبية مع الاستعانة بدول الجوار العربي والإفريقي، وبالأخص الدولة المصرية لما تتمتع به من مقومات ضخمة في مجال صناعة البتروكيماويات وأيضًا قربها من الدولة الليبية.

مجمل القول، يعاني قطاع النفط الليبي منذ أكثر من ١٠ أعوام من حالة ضعف وتهالك لأسباب سياسية وأزمات اقتصادية، لكنه سيظل رغم ذلك المورد المالي الوحيد لليبيين، كونه يشكل أكثر من ٩٥% من إيرادات ليبيا، ولكن بالرغم من ضبابية المشهد السياسي الليبي، ما زالت الفرص واعدة أمام طرابلس من أجل لعب دورًا في أسواق النفط، لما تمتلكه من احتياطات كبيرة من النفط بالإضافة إلى لموقعها الاستراتيجي، والقريب من الأسواق الأوروبية. وبصفة عامة يحتاج قطاع النفط إلى وضع خطة طويلة الأجل، تبدأ أولًا بسداد الديون المتراكمة على شركات النفط، وذلك بسبب ضعف التمويل منذ عام ٢٠١٥، إذ ما زالت مؤسسة النفط تتلقى حوالي ٤٥% فقط من موازنتها، وثانيًا كي تستمر معدلات الإنتاج يجب إنشاء صندوق للتنمية المستدامة لإدارة المساعدات المخصصة للمناطق المجاورة للعمليات النفطية، لتجنب أي خلافات مع المكونات القبلية حولها، مما يجعل رفع سقف الإنتاج استراتيجية وطنية يجب أن يتعاون فيها الجميع، ويحتاج تنفيذها إلى خطة قوية وتقابلها شفافية تشارك فيها جميع مؤسسات الدولة، حتى تنعكس إيراداتها على تطوير حياة الشعب الليبي، وفي الأخير عندما يحترق النفط الليبي وينتهي سوف ينتهي معه مسلسل وحدة ليبيا ووحدة أراضيها، وسوف يعود الليبيون إلى مربع ما قبل اكتشاف النفط وينتبه المواطن الليبي أن الزراعة مهمة والصناعة مهمة والسياحة والتنمية مهمة، أما النفط فهو لعنة الليبيين منذ اكتشافه منذ عام ١٩٥٨.

د. أحمد سلطان

دكتور مهندس متخصص في شؤون النفط والطاقة
وخبير مشارك بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تحديات بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تعاني بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ 8 أشهر من فراغ في القيادة، يتعزز بمغادرة الدبلوماسية الأمريكية ستيفاني وليامز مهمتها كمستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا في 31 يوليو، واستمرار الخلافات بين القوى الكبرى في مجلس الأمن الدولي حول دور البعثة في قيادة الجهود الدولية لتسوية الأزمة الليبية وقيادتها التي باتت محل مناكفة بين الولايات المتحدة وروسيا على مدى الشهور الأخيرة، وهو ما حال دون اعتماد هيكلتها الجديدة والتمديد السنوي لها، لتبقى ولايتها منذ ديسمبر 2021 متجددة بموجب تفويضات فنية قصيرة الأجل كل ثلاثة أشهر، مما يزيد من حجم التحديات التي تقيد دور المنظمة الدولية في ليبيا، ويلقي بظلال سلبية على عملية التسوية الشاملة للأزمة.

البعثة الأممية.. الدور والأداء

يلقي رحيل الدبلوماسية الأمريكية ستيفاني وليامز مستشارة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا، عن قيادة جهود المنظمة الدولية في ليبيا، بظلال سلبية على مركز البعثة كوسيط بين الأطراف الليبية والقوى الأجنبية المتدخلة في الأزمة، ويزيد من فراغ القيادة الذي تعانيه البعثة منذ ديسمبر 2021، ويكرس حالة الضعف، ويقلص درجة الثقة الآخذة في التنامي تجاه البعثة وقيادتها من جانب الجهات الفاعلة في الأزمة داخل وخارج ليبيا، مما يجعلها في حالة أزمة يتعين على الأمين العام للأمم المتحدة معالجتها بالتنسيق مع مجلس الأمن الدولي.

وقد عملت وليامز مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على ثلاث مراحل. بدأت الأولى مطلع يوليو 2018

حتى مارس 202، وشغلت منصب نائب رئيس البعثة للشئون السياسية، والثانية امتدت من مارس 2020 حتى فبراير 2021 تولت خلالها منصب رئيس البعثة بالإنابة، والثالثة بدأت في ديسمبر 2021 حتى 31 يوليو عملت خلالها بمنصب المستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة بشأن ليبيا.

خلال المرحلتين الأولى والثانية من عملها في قيادة البعثة، تركت وليامز بصمتها على الترتيبات السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدتها ليبيا، بداية من الإعداد لملتقى الحوار الوطني الشامل الذي كان مقررًا في غدامس في 16 أبريل 2019، مرورًا بترتيبات وقف إطلاق النار عقب حرب طرابلس في صيف عام 2020، ثم ملتقى الحوار السياسي الذي عقد أعماله في تونس وجنيف وأنتج خارطة طريق وسلطة تنفيذية جديدة مكونة من المجلس الرئاسي وحكومة الوحدة الوطنية، كان يتعين أن تنتهي بإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 24 ديسمبر 2021، قبل مغادرة البعثة. ويمكن القول إن جهود وليامز خلال المرحلتين أسهمت في توحيد السلطة التنفيذية مستفيدة من الزخم الدولي لعملية برلين التي مكنت البعثة الأممية من إعادة إطلاق عملية التسوية الشاملة التي أوقفتها الحرب على طرابلس، عبر إطلاق عمل اللجنة العسكرية المشتركة «5+5» وتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر 2020، وتدشين ملتقى الحوار السياسي.

ومع ذلك، لم تستمر حالة الزخم الناتجة عن عملية برلين ونجاح ملتقى الحوار السياسي في التوافق على سلطة تنفيذية موحدة كثيرًا، إذ سرعان ما أدت مغادرة وليامز نهاية فبراير 2021، وإعادة هيكلة البعثة التي أقرها مجلس الأمن الدولي في سبتمبر 2020، وتعيين السلوفاكي مبعوثًا خاصًا وقائدًا عامًا للبعثة يعمل من جنيف يعاونه منسق عام للبعثة يعمل من طرابلس وتونس، إلى إرباك جهود البعثة وتشتتها، نتيجة عدة عوامل أهمها:

الأول: ضعف وعدم اقتناع القيادة الجديدة للبعثة ممثلة في يان كوبيش ومعاونه الزيمبابوي ريزدون زينينغا بخطة العمل والعملية الحالية للتسوية الشاملة للأزمة، مما تسبب في تقويض ملتقى الحوار السياسي وجهود التوافق حول القاعدة الدستورية للانتخابات وتوجيه الاتهام لقيادة البعثة بالضعف والانحياز إلى أن استقال كوبيش بعد أقل من 10 أشهر من توليه مهامه نتيجة خلافه مع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس.

الثاني: استمرار حالة عدم الرضى عن مخرجات ملتقى الحوار السياسي من جانب بعض الجهات الفاعلة في الأزمة داخل وخارج ليبيا، الذين عملوا على تقويض خارطة الطريق وانحرافها قبل الوصول إلى غايتها النهائية المتمثلة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

الثالث: تماهي البعثة مع مواقف مختلف الأطراف والجهات الفاعلة في الأزمة دون حسم موقفها بشأن التلاعب الذي حدث في تنفيذ خارطة الطريق التي أقرها ملتقى الحوار السياسي واتفاق وقف إطلاق النار، من جانب مجلسي النواب والدولة اللذين تلاعبا بعملية التوافق حول الإطار الدستوري والقوانين الانتخابية، والسلطة التنفيذية الجديدة التي لم تبادر لإنقاذ خارطة الطريق بعد فشل المجلسين في تنفيذ التزاماتهما المقررة بموجبها، وكذلك القوى الأجنبية التي تماطل في تنفيذ بنود اتفاق وقف إطلاق النار بشأن سحب المرتزقة والمقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية، وعدم تمكين فريق المراقبين لوقف إطلاق النار من أداء مهامه.

الرابع: الإشارات المتضاربة من مختلف القوى الأجنبية المعنية بليبيا بشأن حتمية الانتخابات وشروط تنظيمها أو إرجائها، والتي بدأت في وقت مبكر عقب تشكيل السلطة التنفيذية الجديدة، من قبل مجموعة العمل السياسية المنبثقة عن عملية برلين في مارس 2021.

أمام هذه الوضعية اضطر الأمين العام للأمم المتحدة إلى الاستعانة مجددًا بستيفاني وليامز التي عينها بمنصب مستشارة بشأن ليبيا في ديسمبر 2020، من أجل إنقاذ خارطة الطريق التي أقرها ملتقى الحوار السياسي الليبي، ومساعدة الأطراف المحلية على التوافق بشأن الانتخابات دون أن يتمكن من تعيينها بمنصب رئيس البعثة بسبب المعارضة الروسية لعودتها.

وعلى مدى ثمانية أشهر عملت وليامز مع الأطراف الليبية من أجل انتزاع توافق بشأن العملية الانتخابية، دون أن تتمكن من إنجاز ما عادت من أجله. فخلال هذه الفترة لم تتمكن من إعادة إحياء ملتقى الحوار السياسي أو تشكيل هيئة حوار جديدة لإنقاذ خارطة الطريق رغم نجاحها في جمع رئيسي مجلسي النواب والدولة عقيلة صالح وخالد المشري أكثر من مرة في الرباط والقاهرة ومصر لحسم الخلاف بشأن المسار الدستوري. ويمكن القول إن فشل وليامز في مهمتها خلال هذه المرحلة كان محصلة للآتي:

- عدم تمتعها بالتفويض المناسب من مجلس الأمن الدولي، وهو ما حد من قدرتها على الحركة وفاعليتها في التواصل مع مختلف الجهات الفاعلة داخل وخارج ليبيا، حتى إنها قوبلت بازدراء خلال زيارتها الأخيرة في يونيو 2022 إلى موسكو حيث التقت نائب وزير الخارجية سيرغي فيرشينين بعدما رفض وزير الخارجية سيرغي لافروف مقابلتها، بحسب ما كشفته تقارير وسائل إعلام روسية.
- الانفصال بين وليامز والبعثة والذي بدا واضحًا طوال فترتها الثالثة والتي لم تجتمع خلالها كثيرًا مع القائم بأعمال رئيس البعثة ومنسق عملياتها ريزدون زينينغا، وذلك نتيجة منصبها كمستشارة والذي أبقاها خارج هيكل البعثة خلال هذه الفترة.
- عودة المسارات الموازية لعملية الأمم المتحدة والتي بدأت في سبتمبر 2020 عبر القنوات الخلفية بين عقيلة صالح وفتحي باشاغا الخاسرين من ملتقى الحوار السياسي مع قائد الجيش الوطني خليفة حفتر والذين اتفقوا على تشكيل حكومة جديدة برئاسة باشاغا خلفًا لحكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبدالحميد الدبيبة في فبراير، مما اضطر الأخيرة إلى فتح قنوات اتصال خلفية مع حفتر في محاولة لتقويض مساعي خصومه للإطاحة به، وكلا المسارين حظيا بدعم قوى أجنبية.
- انحسار اهتمام القوى الدولية بالملف الليبي بفعل الحرب الروسية في أوكرانيا واحتدامها منذ فبراير، وارتفاع حدة الاستقطاب بين روسيا من جهة والولايات المتحدة وحلفائها الغربيين، وهو ما أفقد وليامز قدرًا كبيرًا من المساندة والمساعدة الدولية مثلما كان الحال عقب عملية برلين.
- تباين رؤى ومواقف الولايات المتحدة وحلفائها من القوى الأوروبية والإقليمية بشأن الوضع الراهن في ليبيا. ففي حين تتمسك الولايات المتحدة وبريطانيا بحتمية إجراء الانتخابات على الوضع الحالي، لا تبدو فرنسا متحمسة للمضي في هذا الاتجاه وهي ثغرة عززت من جهود تقويض خطة الأمم المتحدة في ليبيا.

- نتيجة لتلك الاعتبارات والعوامل، دخلت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا أزمة مركبة على المستوى التنظيمي والعملياتي رغم اتفاق القوى الدولية والإقليمية على أهمية دورها والإبقاء على ريادتها السياسية في الأزمة الليبية. فبالنسبة للمستوى التنظيمي لا يزال تعيين ممثل خاص للأمين العام لرئاسة البعثة الأممية في ليبيا محل جدل وخلاف كبير بين القوى الدولية منذ 8 أشهر، وهو إجراء عرقل اعتماد الهيكل التنظيمي الجديد الذي أقره مجلس الأمن في سبتمبر 2020. وعلى المستوى العملياتي تبقى خطة عملة البعثة وإدارتها لعملية التسوية الشاملة للأزمة الليبية محل انتقاد شديد من جانب القوى الكبرى في مجلس الأمن الدولي، وهو ما يضاعف من التحديات التي تواجه البعثة.

تحديات البعثة الأممية

في ظل المرحلة الراهنة التي تمر بها ليبيا، تضاعفت التحديات التي تواجه بعثة الأمم المتحدة للدعم ليبيا والتي يتعين على القوى الكبرى ومجلس الأمن الدولي تحقيق الحد الأدنى من التوافق بشأنها ووضع الآليات المناسبة لمعالجتها حتى تتمكن البعثة من قيادة الجهد الدولي في الوصول إلى التسوية الشاملة للأزمة الليبية، طالما استمر اتفاق القوى الكبرى على الحافظ على دور الأمم المتحدة في ليبيا. ومن هذا المنطلق يمكن القول إن أبرز التحديات التي تواجه البعثة الأممية في ليبيا تتعلق بالتالي:

1. المهمة المزدوجة: حيث ينص قرار تأسيس البعثة على أنها «بعثة سياسية خاصة متكاملة» لمساعدة ودعم السلطات الليبية وقيادة جهود الوساطة بين الأطراف السياسية، لكن عمليًا تتولى أيضًا إلى جانب ذلك مهمة الإشراف على وكالات الأمم المتحدة الأخرى العاملة في ليبيا، وهو ما يساهم في تشتيت الجهد الرئيسي للبعثة.
2. الصلاحيات المتداخلة: نتيجة التوسع التدريجي للصلاحيات الممنوحة للبعثة خلال السنوات العشر الماضية من قبل مجلس الأمن لتشمل كافة نواحي الأزمة الليبية سياسيًا وأمنيًا وعسكريًا واقتصاديًا وماليًا تماشيًا مع عملية التسوية الشاملة للأزمة، وحولتها لشبه هيئة حاكمة بين الأطراف المحلية.
3. ضعف الإمكانيات وافتقار الأدوات: حيث لا تنص قرارات مجلس الأمن الخاصة بتحديد ولاية البعثة على منحها الأدوات اللازمة التي تمكنها من المتابعة والإشراف على تنفيذ الاتفاقيات السياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية بالرغم من منحها صلاحيات التدخل كطرف وسيط في هذه العمليات.
4. الخلافات الدولية: خاصة بين القوى الكبرى التي تتبادل الاتهامات فيما بينها بالهيمنة على عمل البعثة وتوجيهها لخدمة مصالحها الخاصة في ليبيا، وهو ما أثر بالسلب على دور البعثة وأضعفها وتسبب في إفراغ قياداتها وحال دون تنظيمها والتمديد السنوي لولايتها من مجلس الأمن.
5. استعادة الثقة المفقودة في البعثة من قبل الأطراف الليبية الناتجة عن حالات الضعف التي مرت بها خلال مراحل الأزمة، وخلافات القوى الدولية والإقليمية حول دورها ورؤيتها للترتيبات السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا، وتباين مواقف القوى الأجنبية من الأطراف الليبية.

6. تدشين عملية بديلة: وهو الأمر الذي ستضطر القوى الدولية للذهاب إليه بعد ثبوت فشل اتفاق الصخيرات وما تلاه من ترتيبات سياسية وأمنية واقتصادية في تحقيق الوفاق بين الليبيين وقبول القوى الأجنبية المعنية بالأزمة بها، والذي لم يسفر عمليًا عن تحقيق أي تسوية في أي جانب من جوانب الأزمة حتى الآن حتى يتسنى المضي قدمًا إلى الأمام في عملية المفاوضات.

7. صياغة اتفاق سياسي جديد يمهد للعملية الانتخابية التي تأمل القوى الغربية من خلالها إعادة ضبط الأوضاع في ليبيا. لأن هذا الهدف لن يتحقق بالأساس في ظل غياب التسوية الحقيقية بين جميع أطراف الأزمة الليبية التي تتفق جميعها على معارضة اتفاق الصخيرات لعدم جدواه في الوصول إلى تسوية الأزمة.

خلاصة القول، إن الحديث عن عملية إعادة هيكلة البعثة وتغيير قيادتها واختزال الخلافات بين الجهات الليبية الفاعلة في مسألة الإطار الدستوري للانتخابات والقوانين والتشريعات المنظمة لها، هو أمر يجافي الحقيقة، ولن يسهم في الوصول إلى التسوية المنشودة. ما لم يتم تدشين مفاوضات جادة برعاية الأمم المتحدة تشارك فيها الشخصيات والجهات الليبية الفاعلة مباشرة وليس ممثلين عنهم كما حدث في السابق. حيث أدى تدخل القوى الأجنبية في عمل البعثة إلى فرض محاورين وممثلين لا علاقة لهم بالنزاع مثلما حدث في عملية الصخيرات وملتقى الحوار السياسي، وهو ما أدى إلى تقويض المخرجات وإفراغها من مضمونها.

وقبل ذلك يتعين على القوى الدولية الكبرى التي أعلن ممثلوها وأكدوا أكثر من مرة داخل مجلس الأمن اتفاقهم على أهمية دور الأمم المتحدة في ليبيا، وهو ما يتطلب من هذه القوى تنفيذ إجراءات عملية تمكن البعثة من تفعيل دورها المعطل منذ أشهر مجددًا، بسبب الخلاف حول قيادتها وخطة عملها التي يتعين إعادة صياغتها.

كامل عبدالله

باحث متخصص في الشؤون الليبية

أولويات إدارة "بايدن" في ليبيا وقيود الحركة

تُشكل حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تشهدها الدولة الليبية راهنًا منذ انهيار نظام العقيد معمر القذافي في عام ٢٠١١، وغياب الاتفاق بين الفرقاء الليبيين حول ترتيبات نظام سياسي مستقر، وتعدد الحكومات المؤقتة والمليشيات المسلحة والائتلافات ما دون الوطنية المدعومة من قوى إقليمية ودولية ذات مصالح وأهداف متعارضة، وتأجيل الاستحقاق الانتخابي الذي كان مخططًا له في ٢٤ ديسمبر الماضي، وغياب الاتفاق الوطني على الترتيبات الدستورية؛ تحديًا جديًا لإدارة الرئيس جو بايدن التي أولت أهمية للأزمة الليبية في وقت تتجاهل فيه العديد من صراعات وأزمات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تشهد تأزمًا غير مسبوق، في ظل سياساتها لإعادة التموضع في المنطقة، واستثمار الموارد والجهد الأمريكي لمواجهة الصعود الصيني في منطقة الإندوباسيفيك، وتبني سياسات «منافسة القوى العظمى»، والتعامل مع التحدي الروسي للأمن الأوروبي في أعقاب العمليات العسكرية الروسية ضد أوكرانيا، المستمرة منذ ٢٤ فبراير الماضي.

وسيعيد الاهتمام الأمريكي المتزايد بالمساعدة في استقرار ليبيا، التي تشهد انقسامًا سياسيًا مع وجود حكومتين متنافستين، الأولى يرأسها عبد الحميد الدبيبة، الرافض لتسليم السلطة إلى حكومة منتخبة، والثانية برئاسة فتحي باشاغا، التي مُنعت من دخول العاصمة طرابلس لممارسة مهام إدارة البلاد، ضمن الاستراتيجية العشرية لمنع الصراعات وتعزيز الاستقرار في عدد من الدول الأخرى؛ تركيز صانعي القرار الأمريكي على حل الصراع الليبي، وإحياء الاهتمام الدولي، الذي يتراجع مع استمرار الصراعات والأزمات لفترات طويلة، في وقت تُشير فيه التقديرات الدولية، كالمؤشر السنوي للدول الهشة، إلى أنّ الاستقرار السياسي والأمني وكذلك المجتمعي في ليبيا يسوء خلال العقد المنصرم.

أولويات السياسة الأمريكية في ليبيا

مددت إدارة جو بايدن للمرة الثانية في ٢٢ فبراير الفائت حالة الطوارئ الوطنية المعلنة في ٢٥ فبراير ٢٠١١، والتي شهدت توسعًا في ١٩ أبريل ٢٠١٦، خلال إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما؛ لأن الوضع في ليبيا لا يزال يُشكل تهديدات للأمن القومي والسياسة الخارجية الأمريكية، فضلًا عن الحاجة إلى تدابير لحماية تحويل الأصول الليبية من الأطراف التي تقوض العملية السياسية والمصالحة الليبية، وإطالة وتعميق عدم الاستقرار الحالي في ليبيا، وهو ما يصب في مصلحة تنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى التي تُشكل تهديدًا خطيرًا للأمن القومي للولايات المتحدة وأمن شركائها الإقليميين. ويضيف الرئيس الأمريكي في رسالته لرئيسي مجلسي النواب والشيوخ بشأن تمديد حالة الطوارئ الوطنية بشأن ليبيا، أن الرافضين للحوار والذين يعرقلون التحول الديمقراطي في ليبيا لا يزالون مهتمين باستغلال ثروة الشعب الليبي لتعزيز مصالحهم الذاتية وإدامة الصراع في البلاد.

ولذلك، ركزت سياسات الإدارة الأمريكية في ليبيا منذ تولي الرئيس بايدن سدة الحكم في ٢٠ يناير ٢٠٢١ على جملة من الأولويات، التي يتمثل أولها في إنهاء حالة الانقسام السياسي وتعثر المسار الديمقراطي الليبي، حيث أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية أن مهمة السفير الأمريكي لدى ليبيا، ريتشارد نورلاند، الذي عينه بايدن في ١٠ مايو ٢٠٢١ ليكون المبعوث الأمريكي الخاص إلى ليبيا، ستركز على قيادة الجهود الدبلوماسية الأمريكية لتعزيز الدعم الدولي لإيجاد حل سياسي وشامل ومتفاوض عليه يقوده الليبيون، وتيسره منظمة الأمم المتحدة. وفي وسط مقترحات ومبادرات ليبية متنافسة حول العملية السياسية في ليبيا، والاستحقاق الانتخابي والإطار الدستوري؛ يشجع مسئولو الإدارة الأمريكية على الحوار بين الليبيين، والتركيز على ضرورة إجراء الاستحقاق الانتخابي المؤجل؛ لأن الانتخابات هي السبيل لحل النزاعات حول الشرعية السياسية، وإعادة توحيد المؤسسات الليبية، وإنهاء الترتيبات السياسية المؤقتة. ولذلك استخدمت الولايات المتحدة نفوذها لتعزيز جهود الوساطة التي تقودها منظمة الأمم المتحدة، وشركاؤها الدوليون نحو إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية فورية، وبناء حكومة موحدة وطنية وشاملة يمكنها تلبية الاحتياجات الاقتصادية والإنسانية للشعب الليبي.

بينما ينصرف ثانيها إلى استقلالية المؤسسة الوطنية للنفط، وحيادها السياسي، وعدم تأثر إنتاج النفط الليبي بالصراعات والأزمات السياسية التي تشهدها الدولة الليبية، واستمرار الحرب الأهلية. وقد تزايدت أهمية تلك الأهداف بالنسبة للإدارة الأمريكية مع ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية في أعقاب الحرب الروسية-الأوكرانية إلى مستويات لم تحدث منذ عام ٢٠٠٨، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار البنزين إلى ٥ دولارات للجالون، قبل أن تشهد بعض التراجع، في وقت ترتفع فيه معدلات التضخم لمستويات غير مسبوقة منذ أربعة عقود، واقتراب موعد انتخابات التجديد النصفي للكونجرس المقرر لها في نوفمبر المقبل. وهو الأمر الذي من شأنه التأثير على فرص حفاظ الديمقراطيين على أغلبيتهم الهشة بمجلسي الكونجرس (مجلس النواب والشيوخ).

وقد كان الحصار النفطي تكتيكًا مألوفًا ومرتبطًا بالصراعات السياسية والعسكرية التي تشهدها الدولة

الليبية، والذي استمر في بعض الأحيان لأشهر. وكثيرًا ما تذبذب إنتاج النفط الليبي بسبب حالة الفوضى التي تُعاني منها البلاد، وعدم وضوح من يتحكم في المورد الأكثر قيمة في ليبيا. وسيؤدي أي حصار جديد للمنشآت النفطية الليبية إلى خفض مستويات الإنتاج، التي تتجاوز ١,٣ مليون برميل يوميًا في الأشهر الأخيرة، بشكل كبير بما يضر بأسعار النفط في السوق العالمية المرتفعة مع استمرار الحرب الروسية-الأوكرانية. ولذلك انخرطت الإدارة الأمريكية بقوة للحيلولة دون توقف الإنتاج الليبي، واقتراح مبادرات على الخصوم والمتنافسين الليبيين لإدارة تدفقات عوائد النفط، ومساعدتهم على تجاوز أزماتهم السياسية، وعدم تحولها إلى حرب اقتصادية تضر بأسواق الطاقة العالمية، المتضررة بالفعل من استمرار العمليات العسكرية الروسية ضد أوكرانيا.

ويرتبط ثالثها بمنع تحول الأراضي الليبية لملاذ آمن للتنظيمات الإرهابية، ومغادرة القوات العسكرية الأجنبية والمرتزقة، وقوات فاجنر الموالية للنظام الروسي. وعلى الرغم من أن عددًا من التقارير تُشير إلى أن بعضها غادر ليبيا لدعم العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا، فإن ليبيا لا تزال مركزًا لوجيستيًا لعملياتها في أفريقيا جنوب الصحراء. ولذلك أكدت الإدارة الأمريكية على مواصلة دعم جهود ليبيا لتطوير مؤسسات أمنية وطنية موحدة بقيادة مدنية. وبعد اجتماع قادة عسكريين من غرب ليبيا وشرقها في اجتماع نادر بطرابلس لتسمية رئيس أركان واحد لتوحيد المؤسسة العسكرية الليبية، أشادت السفارة الأمريكية في ليبيا بالتقدم المحرز في المسار الأمني الليبي نحو مؤسسة عسكرية موحدة، لتكون شريكًا للولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب، وقادرة على منع عودة ظهور تنظيم داعش أو تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أو أي من التنظيمات المتطرفة الأخرى.

ويتعلق رابعها باستمرار المساعدات الأمريكية الإنسانية والإنمائية لليبيا، التي تركز على تحقيق التنمية المستدامة، ودعم القطاع الخاص، والمجتمع المدني بالشراكة مع المؤسسات الحكومية. فقدمت الولايات المتحدة أكثر من ٢٠ مليون دولار لتعزيز قدرة استجابة القطاع الصحي الليبي لجائحة كوفيد-١٩، والاستجابة للاحتياجات الصحية العاجلة للفئات الضعيفة من السكان. كما تمول الإدارة الأمريكية إزالة الألغام الأرضية والمفخخات التي يُرجح أنه قد وضعتها مجموعة فاجنر في جميع أنحاء ليبيا، والتي لا تزال تهدد سلامة المدنيين الليبيين وسبل عيشهم، بعد تقارير تشير إلى مقتل أو إصابة أكثر من ٣٠٠ شخص في ليبيا بسبب الألغام، وغيرها من الذخائر المتفجرة في الفترة ما بين مايو ٢٠٢٠ ومارس ٢٠٢٢، ومن ضمنهم العديد من المدنيين في مناطق كانت تحت سيطرة قوات فاجنر سابقًا.

بينما يشير خامسها إلى أن الصراع الليبي يُشكل أولوية سياسية مهمة في العلاقات بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، حيث يُمثل فرصة للإدارة الأمريكية لتنشيط الشراكة عبر الأطلسي التي تضررت خلال إدارة الرئيس الأمريكي السابق، دونالد ترامب. فقد شدد جو بايدن مرارًا وتكرارًا على أن واشنطن بحاجة إلى إصلاح علاقاتها مع حلفائها الأوروبيين الرئيسيين، ودعم جهود حل النزاعات في ليبيا قد يكون إحدى الأدوات لتحقيق ذلك، ولا سيما في ظل سعي الولايات المتحدة والدول الأوروبية للبحث عن بدائل للنفط والغاز الروسي

لأوروبا. وتعد ليبيا أحد البدائل الرئيسية. ولذلك تناقش اجتماعات الرئيس الأمريكي مع المسئولين الأوروبيين، كاجتماعه –على سبيل المثال- برئيس الوزراء الإيطالي، ماريو دراجي، في مايو الماضي، الوضع الليبي، وأهمية العمل المشترك من أجل تحقيق الاستقرار في ليبيا، وقدرتها على أن تكون موردًا رئيسيا للنفط والغاز إلى أوروبا.

وأخيرًا، تتزايد أهمية ليبيا للإدارة الأمريكية في إطار استراتيجيتها لعزل روسيا دوليًا، وفرض المزيد من العقوبات عليها، لدفعها إلى وقف عملياتها العسكرية المستمرة ضد أوكرانيا. وهناك تخوفات أمريكية وأوروبية من أن موسكو قد تقرر استخدام نفوذها الاستراتيجي في ليبيا ضد الدول الأوروبية الحليفة لواشنطن وحلف شمال الأطلسي (حلف الناتو) إما عن طريق تسهيل الهجرة الجماعية، أو تصدير التطرف والإرهاب لأوروبا، أو وقف تدفقات النفط الليبي إلى السوق العالمية والدول الأوروبية، بعد استيلاء قوات فاجنر –بحسب تحليلات أمريكية– على عدة حقول نفطية في ليبيا خلال الحرب الأهلية بالبلاد.

قيود عدة

تركز سياسات إدارة الرئيس الأمريكي، جو بايدن، على عكس إدارتي باراك أوباما ودونالد ترامب، على عدم حدوث مزيد من التدهور في الملف الليبي، من خلال استمرار الجهود التي تبذلها للحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار الليبي المبرم في ٢٣ أكتوبر ٢٠٢٠، والعمل على استقرار الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد من خلال التشبيك مع حلفائها وشركائها الإقليميين والدوليين المؤثرين في الملف الليبي، واستمرار تدفق النفط الليبي إلى السوق الدولية بمعدلات تساعد في خفض أسعار النفط عالميًا، والدفع بإجراء الاستحقاقات الانتخابية في أقرب وقت لإنهاء حالة الانقسام السياسي الذي تغذيه القوى الخارجية.

بيد أن تلك السياسات قد يعتريها العديد من القيود خلال الفترة القادمة، والتي من شأنها تقويض فرص تحقيق الولايات المتحدة تقدمًا يُحسب لها في الملف الليبي، وفي مقدمتها حدود التأثير الأمريكي بالصراع الليبي، في مقابل نفوذ متعاظم لقوى إقليمية ودولية استغلت تراجع الاهتمام الأمريكي سابقا بالملف الليبي؛ لامتلاك العديد من أوراق الضغط التي تعطيها اليد العليا في تحديد مستقبل الصراع وتطوراته. فضلًا عن انشغال الإدارة الأمريكية بإدارة الأزمات الداخلية المتعددة في وقت تمر فيه الولايات المتحدة بحالة من الاستقطاب السياسي والحزبي غير المسبوق منذ فترة طويلة، وقرب موعد انتخابات التجديد النصفي للكونجرس، والاحتمالات المتزايدة لخسارة الديمقراطيين للأغلبية بمجلسي الكونجرس أو أحدهما، مما يحول الرئيس خلال العامين المتبقين له إلى ما يعرف بـ«البطة العرجاء». بالإضافة إلى احتدام التنافس الأمريكي-الصيني في أعقاب زيارة رئيسة مجلس النواب، نانسي بيلوسي، لتايوان، واستمرار الحرب الروسية-الأوكرانية، وهما الأزمتان اللتان تفرضان نفسيهما وتداعياتهما بقوة على أجندة الإدارة الأمريكية خلال الفترة القادمة.

عمرو عبد العاطي

باحث في الشئون الأمريكية، ومساعد رئيس تحرير مجلة «السياسة الدولية» – مؤسسة الأهرام

تحول تكتيكي:

تطور مواقف القوى الدولية تجاه الأزمة الليبية

تحتفظ القوى الدولية بدرجة كبيرة من التأثير على تطورات الأزمة الليبية، وأظهرت مواقف تلك القوى مؤخرًا تغير ديناميات تعاطيها مع الصراع الممتد لأكثر من 11 عامًا، رغم ثبات رؤيتها ومصالحها الموجهة لبوصلة إدارتها للملف، وتجلى ذلك بوضوح في أعقاب اندلاع الأزمة الروسية-الأوكرانية، وما فرضته من واقع عالمي متأزم تطلب إعادة النظر في سياساتها تجاه الأزمات الدولية المستعصية كما هو الحال في ليبيا. ونستعرض تاليًا ملامح وسياقات هذا التغير في تعامل بعض الفاعلين الدوليين مع الأزمة الليبية، مثل فرنسا وإيطاليا وألمانيا بالإضافة لتركيا؛ سعيًا لاستشراف المسارات المحتملة لتطور تلك الأدوار مستقبلًا.

ديناميات متغيرة

أظهرت مواقف الفاعلين الدوليين بالأزمة الليبية تغيرًا ملحوظًا في أنماط وآليات تعاطيها مع الملف الأكثر تعقيدًا بالعقد الماضي، واتصل ذلك بتبني مُقاربات وتوظيف أدوات جديدة في تعاملها مع المستجدات والتحولات الطارئة على هيكل الأزمة، وبرز ذلك في:

أولًا- موقف المجموعة الأوروبية (فرنسا وألمانيا وإيطاليا): حرصت الدول الثلاث على تعزيز موقعها كدول راعية لتسوية الأزمة، وهو ما يأتي في سياق رعاية ألمانيا لمسار برلين في نسختيه ورئاستهم المشتركة لمؤتمر باريس حول ليبيا (نوفمبر2021). واقترن هذا الحرص بسعي الدولة الثلاث لصياغة مواقف مشتركة متسقة حول تطورات المشهد الليبي، إلى جانب تحشيد مواقف جماعية لدعم التهدئة وتلافي انزلاق ليبيا نحو المواجهات المسلحة مجددًا.

وظهر التحول في الموقف الأوروبي بشكل تدريجي، تطور من تخفيض التناقضات والتباينات بينها وصولًا لدرجة كبيرة من التماثل والتنسيق البيني مؤخرًا، وهو ما تمثل في دعم التوصل إلى حكومة موحدة

لإجراء الانتخابات، والدعوة إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا بشكل عاجل، بالإضافة لاتفاق الدول الثلاث على أولوية استئناف العملية السياسية في ليبيا والاحتكام إلى صناديق الانتخابات، واستئناف عمليات إنتاج وتصدير النفط. وسعت ألمانيا للعب دور الوسيط وحلحلة إشكالية الحكومتين المتنافستين بالبلاد، حيث التقى السفير الألماني «ميخائيل أونماخت» رئيس حكومة الاستقرار الوطني (مارس 2022) وعرض رعاية مسار للحوار بين الدبيبة وباشاغا.

وبدأت الدول الأوروبية بتدشين أنشطة اجتماعية أكثر اتصالًا بالمكونات والفئات الليبية المختلفة، مثل افتتاح ألمانيا مركز تطوير وتدريب المرأة في جنزور (مارس 2022)، وزيارة السفير الألماني إلى مدينة مصراتة والمجمعات الصناعية بها (يونيو 2022)، كما تشارك فرق طبية ألمانية في تنفيذ خطة جهاز دعم وتطوير الخدمات العلاجية في توطين العلاج بليبيا بالتنسيق مع مركز طب الطوارئ والدعم. كما تجدر الإشارة إلى إعلان برلين وقف تدريبها لخفر السواحل الليبي (مارس 2022)؛ في ضوء السلوك غير المقبول المتكرر من قبل وحداته تجاه اللاجئين والمهاجرين والمنظمات غير الحكومية».

ثانيًا- الموقف التركي: عكست التحركات التركية قدرًا كبيرًا من التحول بمنهجية التعاطي مع تطورات الأزمة الليبية، وكان الانفتاح التركي على الشرق الليبي أحد أبرز الملامح الدالة على ذلك؛ حيث استقبل الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» رئيس مجلس النواب الليبي «عقيلة صالح» ونائب رئيس المجلس الرئاسي «عبد الله اللافي» في العاصمة أنقرة (أغسطس الجاري)، ومن قبله وفد ممثل عن المجلس (ديسمبر 2021)، وجرى تدشين «مجموعة الصداقة البرلمانية الليبية التركية» (إبريل 2021)، كما التقى السفير التركي في ليبيا «كنعان يلماز» برئيس مجلس النواب (يناير 2022)، ولاحقًا وجه إليه دعوة لزيارة أنقرة (يونيو 2022).

وترأس السفير التركي وفد الأعمال الذي زار مدينة بنغازي (يناير 2022)، وناقش عودة رجال الأعمال الأتراك إلى مدن شرق ليبيا؛ لاستكمال المشروعات التي توقفت بعد عام 2011، ودراسة فرص إعادة الاعمار، بالإضافة لبحث سبل إعادة فتح القنصلية التركية في بنغازي، واستئناف رحلات الطائرات التركية إلى المدينة. بالإضافة لتلافيها تبني مواقف قاطعة تنتهي بتصنيفها كداعم لإحدى الحكومتين المتنافستين، حكومة الوحدة الوطنية وحكومة الاستقرار الوطني، كما حرص الرئيس التركي على إظهار حياد بلاده بشأن الصراع على السلطة بين باشاغا والدبيبة، ومحاولات أنقرة للوساطة بين الحكومتين في العديد من المناسبات.

كما يلاحظ زيادة توظيف أنقرة لأدوات جديدة للتحرك بالملف الليبي، ومغايرة النشاط العسكري الذي تمسكت به خلال الأعوام الماضية، حيث شرعت بالتنسيق مع وزارة الصحة بحكومة الوحدة الوطنية لإمدادها بفرق طبية؛ لدعم وتشغيل عدد من المستشفيات في ظل تراجع مستوى الخدمات الطبية بليبيا (يوليو 2022)، واستقبلت نحو (6) من المصابين بحادث انفجار صهريج النفط في بلدية «بنت بيه» بالجنوب الليبي (أغسطس 2022) ليتم علاجهم بالمستشفيات التركية. وسبق أن افتتحت أنقرة مستشفى مصراتة للعلاج الفيزيائي (إبريل 2021)،

مما يؤكد أن تلك الخطوات اتجاه يشهد تركيزًا تركيًا لاستكمال الاتفاقيات التركية الليبية التي تم توقيعها خلال الاجتماع الأول للمجلس التركي الليبي للتعاون الاستراتيجي.

أطر حاكمة

يعود التغير الحادث بتفاعلات القوى الدولية المنخرطة بالأزمة خلال الفترات الماضية لمجموعة من العوامل المؤثرة على نمط تعاطي كل منهم مع الملف الليبي، ومن أبرزها التداعيات الناجمة عن الأزمات التي ضربت الاقتصادات الدولية بالفترة الماضية، وحتمية تلافي تجدد المواجهات المسلحة في ليبيا بالوقت الراهن، وهو ما يمكن الإشارة إليه تاليًا:

- تداعيات الأزمات العالمية: فرضت التأثيرات المتصاعدة الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية، والتعافي غير التام من جائحة كورونا، إيجاد منهجية لتخفيض مستويات المواجهة الدولية والتحركات الصدامية بالأزمات العالمية؛ إذ تثير مواجهة روسيا والغرب في أوكرانيا العديد من الإشكاليات المعقدة الماسة باستقرار وأمن المجتمع الدولي، وصارت تداعيات تلك الأزمات تمس الداخل الأوروبي بصورة حرجة، لا سيما مع اضطراب أمن الطاقة وتراجع واردات الغاز الروسي لأوروبا، وهو ما يدفع تلك القوى إلى تبني آليات ومسارات مستحدثة تضمن لها الاحتفاظ بمصالحها ونفوذها بالحالة الليبية، بشكل يضمن عدم فتح جبهات أو تصدير تحديات تنقص من تركيزها على معالجة القضايا والأزمات الأكثر إلحاحًا وأهمية بالنسبة لها، والحيلولة دون امتداد ساحات المواجهة لميادين أخرى أو بنمط يدفع لمزيد من التصعيد وانخراط أطراف أكثر.
- أهمية تعزيز استقرار ليبيا: ترغب القوى الدولية في إبعاد الأزمة الليبية عن المستويات الحرجة التي قد تقود للعودة للاقتتال والفوضى، وهذه الرغبة مدفوعة بأهمية استقرار المشهد الليبي؛ كونه ساحة شهدت بالسابق دورًا روسيًا ملحوظًا، قد يؤدي اشتعال المواجهات فيها إلى تحفيز روسيا لتوظيفه للضغط عليها وتصدير الأزمات إليها. كما تتضاعف أهمية حلحلة الوضع المتأزم في ليبيا بسبب الآمال الغربية المعلقة على قدراتها النفطية؛ حيث تستهدف تلك القوى تحييد الصراع عن عمليات إنتاج وتصدير النفط، وهو ما قد يسهم في تخفيف وطأة وتداعيات العراقيل الضاغطة على أوروبا في ظل اضطراب عمليات توريد الغاز الروسي إليها.
- انخفاض حدة التنافسية الإقليمية: يمكن تفسير التحول الحادث بسياسات بعض الدول تجاه الملف الليبي بإدراك الفاعلين الإقليميين فاعلية عمليات التقارب والتفاوض حول السياسات التي وضعت الملف الليبي كمحور صدام وتنافسية محمومة بينهم، وهو ما لا ينفصل عن خطورة محاولة العودة لانتهاج ذات السياسات تجاه ليبيا، سواء على اشتعال صدامات إقليمية غير محسوبة التداعيات والنتائج، أو إمكانية فقدان النفوذ والتأثير بالمشهد الليبي حال استمرار ذات التحركات التي ترفضها قطاعات واسعة بالداخل الليبي والضغوط الإقليمية والدولية لإجهاض تلك التحركات والأدوار.

وفي الختام، يمكن القول إن التغيرات الطارئة على مواقف الأطراف والفاعلين الدوليين تجاه الأزمة الليبية تمثل تحولًا تكتيكيًا أكثر منها مراجعة شاملة لاستراتيجياتها المُفعلة للتعامل الملف؛ وهو ما يتصل باحتفاظ كل منهم بأدواته التقليدية للتعاطي مع تطورات الحالة الليبية، وفي مقدمتهم تركيا، تمهيدًا لإعادة توظيفها في حالة الضرورة أو تهيؤ المشهد لذلك. ولكن تلك التحولات ربما تتيح فرصةً لإعادة تنظيم عملية التسوية، بما يضمن تفعيل المسار السياسي عبر توحيد السلطة التنفيذية وإجراء الانتخابات، ودعم تطبيق مخرجات اللجنة العسكرية (5+5) فيما يتعلق باتخاذ خطوات لتوحيد الجيش وحل التشكيلات المسلحة، ولكن ذلك يقترن بحدود الرغبة والقدرة على استثمار الموقف الراهن والمستجدات المتسارعة، إما لتحفيز مسارات التسوية أو إتاحة الفرصة لإعادة تدوير الأزمة لسنوات قادمة مرة أخرى.

حسين عبد الراضي

باحث ببرنامج الأمن والدفاع
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

حدود الاشتباك :

مصالح دول الجوار الإفريقي في المعادلة الليبية

منذ أن أقر مجلس النواب الليبي سحب الثقة من رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية «عبد الحميد الدبيبة» ومنحها لوزير الداخلية السابق «فتحي باشاغا»، في العاشر من فبراير 2022، وتكليفه بتشكيل الحكومة الليبية لإدارة المرحلة الانتقالية، تشهد ليبيا منعطفًا حرجًا وإنذار خطر نحو تفاقم الأوضاع الداخلية وإرباك الحسابات الوطنية ومسار خارطة الطريق الخاصة بمستقبل ليبيا بشكل حال دون الخروج من مسار المراحل الانتقالية إلى مرحلة التداول على السلطة بإجراء الانتخابات الرئاسية التي تأجلت غير مرة، خاصة في ضوء الفراغ الأممي الناجم عن انتهاء مهام المبعوثة الأممية إلى ليبيا «ستيفاني وليامز» نهاية يوليو 2022.

ولعل ما سبق ساهم في تجذير سياسة المحاور واستراتيجية الاستقطاب الداخلي التي كانت تشهدها ليبيا سابقًا، مما انعكس بصورة كبيرة على طبيعة تعاطي الجوار الإفريقي (الجزائر، تونس، تشاد، السودان) مع المشهد الليبي وما تبع ذلك من تبدلات للمواقف والأطروحات الخاصة لمعالجة الأزمة.

مصالح متناقضة وتنسيقات متباينة

تشهد ليبيا حالةً من التصدع الداخلي بين المؤسسات الوطنية الليبية في ظل تأزم مسار تسليم السلطة لحكومة «فتحي باشاغا» لاستكمال المرحلة الانتقالية، وصولًا لانتقال وتداول سلمي للسلطة، تبع ذلك الوضع تباين في تعاطي دول الجوار الإفريقي الليبي لتلك المستجدات، ويمكن توضيح ذلك في الآتي:

الجزائر ومظلة الشرعية الدولية: منذ أن تصدر الملف الليبي أولويات الأجندة الدبلوماسية الجزائرية في أعقاب تولي الرئيس «عبد المجيد تبون» السلطة (ديسمبر 2019)، بات هناك انخراط متزايد للجزائر على خط المعادلة الليبية تضمن التعبير عن عودتها كأحد اللاعبين الهامين في خضم الصراع الليبي، وذلك رغبةً

في التحول من نظرية «sum –zero game» إلى «Win Win game –»، حيث شهد التعاطي الجزائري للملف الليبي في بداية تولي «تبون» تحولًا مغايرًا للنهج القديم يتمثل في التحول من مرحلة الاصطفاف وراء فصيل مُعين (حكومة فايز السراج السابقة) إلى مرحلة التعامل على مسافة واحدة بين الأطراف، وهو ما تجلى في زيارة وزير الخارجية الجزائري السابق «صبري بوقادم» إلى كل من بنغازي وطرابلس مطلع شهر فبراير 2020، والتباحث مع كل من فايز السراج والمشير خليفة حفتر حول إيجاد أرضية مشتركة للحوار نحو حل ذلك الصراع، فيما يدلل ذلك على اتباع نهج أكثر براجماتية عن العهد السابق، وذلك خلال الفترة من بداية عام 2020 وحتى بدايات عام 2022.

بيد أن الموقف الجزائري عاد مرة أخرى للانخراط في سياسة المحاور والاستقطاب مع الأطراف الليبية، والتي اتضحت معالمه في الرهان الجزائري على رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية «الدبيبة» التي تمارس مهام عملها في العاصمة الليبية «طرابلس» بالغرب الليبي الذي يُعد أحد مرتكزات الأمن القومي الجزائري لكونه العمق الاستراتيجي الأدنى لها. كما يستند التحرك الجزائري إلى قرارات مجلس الأمن وثيقة الصلة بالأزمة الليبية من منطلق دعمها للشرعية الدولية، كما تقوم التوجهات الجزائرية تجاه الملف الليبي في ضوء المستجدات الراهنة على مرتكز جوهري هو الدفع بمسار الانتخابات البرلمانية قبل الانتخابات الرئاسية في ضوء التقلبات المتزايدة داخل المشهد الليبي وتبدل المصالح المختلفة، الأمر الذي أدى إلى انتقاد مجلس النواب الليبي تحيز الحكومة الجزائرية للحكومة المنتهية ولايتها وعدم الاعتراف بحكومة الاستقرار.

ويأتي التنسيق والانحياز الجزائري لحكومة الوحدة الوطنية لدوافع أمنية تتمثل في تأمين الحدود المشتركة، خاصة في ضوء الموقع الجغرافي وما يجمعهما من حدود مشتركة، إلى جانب ضمان وجود الجزائر بصورة كبيرة في مرحلة إعادة الإعمار داخل ليبيا، علاوة على تعظيم الاستفادة من المقدرات الطاقوية التي يحظى بها البلدان، وضمان تغلغل الجزائر في معادلة الطاقة الليبية، وبرز ذلك في استئناف شركة «سوناطراك» الجزائرية أعمال الاستكشاف وإنتاج النفط في ليبيا منذ نهاية مايو 2022، وكذا توقيع اتفاقية في مجال الطاقة وإنتاج الكهرباء في يوليو من العام ذاته.

واتصالًا بالأهداف السابقة، يأتي التنافس الاستراتيجي الجزائري المغربي على الهيمنة في إقليم المغرب العربي كأحد دوافع ومحركات الجزائر لمزيد من التواجد في المعادلة الليبية والانخراط في سياسة المحاور التي تشهدها الساحة الليبية، خاصة في ظل قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين على خلفية التنسيق المتزايد بين المغرب وإسرائيل والمكاسب الدبلوماسية التي حققتها الرباط فيما يتعلق بملف الصحراء الغربية، لذا يُمثل الملف الليبي مجالًا حيويًا لإزاحة المغرب من تصدر المشهد المغاربي، ورغبةً جزائرية في إعادة التموضع وملء الفراغ الجيوستراتيجي.

تشاد ومعادلة الأمن القومي: لعلّ حالة السيولة الأمنية على خط الحدود التشادية الليبية وتفاقم الأوضاع الأمنية داخل ليبيا تُمثل ضغطًا على الحدود التشادية الليبية التي تشهد مواجهات مسلحة بين الجيش التشادي والمعارضة التشادية في بلدة كوري بوغودي بإقليم تبستي، الأمر الذي دفع تشاد وليبيا للتوافق حول إرسال تعزيزات أمنية من الجانبين لتأمين الحدود

المشتركة، وقطع الطريق أمام دخول المسلحين للأراضي الليبية. وقد برز ذلك بصورة جلية في اللقاء الذي جمع «محمد المنفي» رئيس المجلس الرئاسي الليبي مع الرئيس التشادي «محمد إدريس ديبي» على هامش أعمال القمة الاستثنائية الخامسة عشرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية في الثامن والعشرين من مايو 2022.

ونتيجة للشواغل الأمنية التشادية، ركزت تشاد على أمرين في تفاعلها مع أبعاد الصراع الليبي؛ الأول يكمن في تفعيل المؤسسات الإقليمية لمعالجة الأزمة السياسية في ليبيا كما هو الحال مع «المجلس التنفيذي لتجمع دول الساحل والصحراء» والذي بات محورًا للتناقش بشأن الملف الليبي. ولعل التنسيق التشادي قائم بالأساس على حكومة الوحدة الوطنية بقيادة «الدبيبة» وتكثيف اللقاءات المتبادلة بينهما، وبرز ذلك في الزيارة التي أجراها رئيس الحكومة إلى «أنجامينا» في يناير الماضي في إطار من التنسيق المشترك لمكافحة الإرهاب والمرتزقة وسبل تأمين الحدود المشتركة، وتبعها لقاء مشترك بين «وزيرة الخارجية والتعاون الدولي الليبية «المنقوش» ووزير الخارجية التشادي «شريف زين» على هامش أشغال الدورة العادية الـ21 للمجلس التنفيذي لتجمع دول الساحل والصحراء في الثلاثين من مارس 2022.

بينما يتمثل الثاني في انتهاج تشاد سياسة «إعادة الانتشار الاستراتيجي» والمتمثل في تخفيض أعداد الجنود الشاديين العاملين في إطار القوة المشتركة لمكافحة المسلحين التابعة لمجموعة دول الساحل الخمس في عمليات بمنطقة المثلث الحدودي بين مالي والنيجر وبوركينافاسو إلى النصف، في مقابل الدفع في مسار تعزيز انخراطها لتأمين حدودها مع ليبيا والسودان، وبرز ذلك في دعوة رئيس المجلس العسكري الحاكم في تشاد «محمد إدريس ديبي» لإعادة إحياء الاتفاق الرباعي بين ليبيا والسودان والنيجر وتشاد، يتمخض عنه تشكيل قوة عسكرية مشتركة على الحدود مع ليبيا لتقويض تحركات الجماعات المسلحة.

تونس وتوازن التفاعل: إن الموقف التونسي حيال مستجدات الأوضاع في ليبيا يمكن توصيفه بالمتزن والمحايد (سياسة اللا موقف)، فالنظام ينتهج استراتيجية التفاعل مع كافة الأطراف دون خسارة طرف على حساب آخر، وبرز ذلك في زيارة «فتحي باشاغا» (أبريل 2022) لتونس، وتبعها زيارة مماثلة لرئيس حكومة الوحدة الوطنية «الدبيبة» في السابع والعشرين من أبريل 2022، بالتزامن مع تأزم الخلاف الليبي حول شرعية الحكومة.

ولعل تأكيد الرئيس التونسي «قيس سعيد» بأن تونس «لا تدخل في تحالف مع أي كان لضرب تحالف آخر» دليل على انتهاج موقف الحياد في هذا الملف الشائك، والوقوف على مسافة واحدة من كافة الأطراف، خاصة وأن تونس منشغلة بالتطورات الداخلية، وتصادم مؤسسة الرئاسية بحركة النهضة الإخوانية. ويستند موقف تونس في الملف الليبي إلى أهمية وحدة المصير والتشاور لإنجاح اللجنة العسكرية العليا (5+5).

السودان والانكفاء على الذات: يمكن توصيف الوضع الحالي السوداني تجاه الملف الليبي بأنه في طور الانكفاء على الذات، خصوصًا في ظل ما تشهده السودان من تفاقم للأوضاع السياسية مماثل للوضع الليبي. ولعل استراتيجية الانكفاء على الذات التي يتبعها السودان برزت بصورة كبيرة في ضوء ما توارد

من تقارير تُفيد بإلغاء الخرطوم للزيارة التي كان يعتزم إجراءها رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية «الدبيبة» للسودان في الثامن من مايو 2022.

ونتيجة لتراجع معدلات الأمن في ليبيا والسودان في ضوء تفاقم الأوضاع ميدانيًا داخل كل منهما، وتحسبًا لحالة تدفق مقاتلين عبر الحدود؛ أعلن الجيش الليبي غلق المنفذ الحدودي مع دولتي السودان وتشاد مطلع العام الجاري، ولعل الاشتباك الحقيقي من جانب السودان في الملف الليبي يتمثل في التنسيقات التي تمت بين الخرطوم وباريس التي تمت في «نيامي» عاصمة النيجر أبريل 2022، بشأن سحب المقاتلين السودانيين في ليبيا والمقدر عددهم بنحو 8 آلاف مقاتل، ووضع صيغة لاستيعاب المقاتلين ضمن الترتيبات الأمنية لاتفاق جوبا.

مساعٍ متباينة للتسوية

هناك تقاربٌ ملحوظ في رؤية الجوار الإفريقي للأزمة الليبية وتسويتها، لا تبتعد كثيرًا عن التطلعات والمساعي الدولية لمعالجة تلك الأزمة، تستند بصورة كبيرة إلى حتمية إجراء الاستحقاقات الدستورية المتمثلة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وقد جاء تحرك الجوار الإفريقي لليبيا من خلال الأدوات التالية:

تفعيل آلية الاتحاد المغاربي: هناك رغبة جزائرية للعودة إلى العقيدة الاستراتيجية الرامية لخصوصية المغرب العربي، وحتمية حل النزاعات التي تمس تلك المنطقة عبر تفعيل الاتحاد المغاربي، وهو هدف تكتيكي مرتبط بآخر استراتيجي يتمثل في تحقيق مساحة أوسع للانخراط والزعامة الجزائرية في تلك المنطقة في ضوء الإمكانيات العسكرية التي تمتاز بها تلك الدولة. وترى الجزائر في تلك الآلية ضرورة مُلحة لمعالجة الأزمة الليبية، وهو الأمر الذي يتماشى مع دعوة «الطيب الكبوش» الأمين العام لاتحاد المغرب العربي لترتيب عقد اجتماع لدول الاتحاد لحل الأزمة الليبية، وذلك مطلع يوليو 2022.

تعظيم الاستفادة من آلية دول جوار ليبيا: إحدى الأدوات التي طُرحت في مصر (مايو 2014) بمشاركة كل من مصر والجزائر وتونس والسودان، ونتج عنها تشكل لجنة سياسة برئاسة مصر وأمنية برئاسة الجزائر، وجاء آخر اجتماع لوزراء خارجية دول الجوار الليبي في أغسطس عام 2021 بالجزائر وذلك لإعادة تفعيل اللجنتين المشار إليهما، والتنسيق حيال ملف المرتزقة، وتعزيز عمل اللجنة العسكرية (5+5). وتعول الجزائر وتونس بصورة كبيرة على تلك الآلية لحلحلة الأزمة الليبية، والوصول إلى تسوية للأزمة السياسية. وتنتهج تونس المسار ذاته، وبرز ذلك في استضافتها وزراء خارجية (تونس – الجزائر – ليبيا) في يونيو 2022 لمناقشة تطورات المشهد الليبي.

محفزات داعمة للتحركات

وقد شهدت ليبيا جملةً من المحفزات الداعمة لتحركات دول الجوار الإفريقي لليبيا، تُعزز من مسار تفاعلاتها وخريطة التوازنات مع القوى الداخلية تتمثل في الآتي:

تقارب تكتيكي: بين حكومة «الدبيبة» والجيش الوطني، ويتمثل في حالة الاستقطاب والتقارب بين المؤسسات الليبية على رأسها التحالف التي حدثت بين كل من المشير خليفة حفتر وحكومة «الدبيبة»، والتي برزت معالمها في أمرين، الأول خاص فيما يتعلق بالمساعي

عبد المنعم على

باحث بوحدة الدراسات العربية والإقليمية
بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

المشتركة لتوحيد المؤسسة العسكرية بالجيش الليبي والتي تمت بالاجتماع الأول من نوعه بين قادة الأركان العامة بالجيش الليبي واللجنة العسكرية المشتركة في العاصمة الليبية طرابلس يومي (18-19 يوليو 2022). والثاني يتمثل في تشكيل مجلس إدارة المؤسسة الوطنية للنفط برئاسة فرحات عمر بن قدارة -أحد المقربين للمشير خليفة حفتر- والتي وُصفت بأنها صفقة بين «حفتر» و«الدبيبة»، بعدما شهدت حقول النفط إغلاق من جانب مؤيدين لـ«باشاغا» منذ أبريل 2022.

خفض التصعيد: أحد المتغيرات هو التنسيق المستمر بين المليشيات المسلحة المتناحرة الداعمة لطرفي المشهد السياسي «الدبيبة» و«فتحي باشاغا»، بعدما شهدت تحشيدًا عسكريًا في ضوء مساعي «باشاغا» لدخول العاصمة الليبية طرابلس، وبرز ذلك فيما توصلت إليه تلك المليشيات لاتفاق مبدئي لوقف إطلاق النار بين المليشيات المختلفة، وذلك في ضوء اجتماع قادة المليشيات المسلحة في المنطقة الغربية من مدن طرابلس ومصراتة والزنتان بدعوة من رئيس الاستخبارات العسكرية وآمر المنطقة الغربية العسكرية السابق «أسامة الجويلي»، في السابع والعشرين من يوليو 2022 داخل معسكر «17 فبراير» غرب طرابلس، وما تبعها من تنسيقات واتصالات مكثفة بين «الجويلي» وقيادات طرابلس العسكرية التي تمت في 31 يوليو 2022، وإن كانت تواجه تعثرًا في ضوء تحفظ قيادات طرابلس وعلى رأسهم قائد جهاز دعم الاستقرار وآمر الكتيبة 301 «عبد السلام زوبي» على دعمهم لحكومة الدبيبة؛ غير أنها تؤشر إلى إمكانية إحداث تفاهمات متبادلة بينهم تقوض خيار الحرب المفتوحة بين المليشيات المسلحة في إطار المعادلة السياسية.

مجموعة عمل ليبيا

لواء/ محمد إبراهيم الدويري

نائب المدير العام

للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

رئيس مجموعة عمل ليبيا

المحرر

أحمد عليبه

منسق التحرير

محمود قاسم

المشاركون

د. أحمد أمل

د. أحمد سلطان

أحمد عليبه

الحسين المسوري

حسين عبدالراضي

عبدالستار حتيته

عمرو عبدالعاطي

عبد المنعم على

كامل عبدالله

محمود قاسم

إخراج فني

عبد المنعم أبو طالب

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

Phone +20226905861 | +20226905862 | +20226905863
E-mail info@ecss.com.eg
Website ecss.com.eg
Social links /ecsstudies
100 Al-Merghani St., Heliopolis, Cairo